وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي ليابس

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مطبوعة بيداغوجية بعنوان

منظمات ومؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر ليسانس تخصص إقتصاد دولي

شعبة العلوم الإقتصادية

من إعداد :

د. رشاش عباسية

أستاذة محاضرة "أ"

السنة الجامعية : 2021 - 2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي
رقم 2022/06 المؤرخ 20 جوان 2022

في اجتماعه المنعقد بتاريخ 20 جوان 2022، وافق المجلس العلمي للكلية على اعتماد المطبوعة البيداغوجية المقدمة من طرف:

الأستاذ (ة): **رشاش عباسية**

الرتبة: **أستاذة محاضرة** (أ)

القسم: **علوم إقتصادية**

عنوان المطبوعة: **منظمات ومؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي**

موجهة للطلبة: **السنة الثانية ماستر تخصص إقتصاد دولي شعبة العلوم الإقتصادية،**

السنة الجامعية: **2022/2021**

وهذا بعد الاطلاع على التقارير الايجابية الخاصة بتحكيم المطبوعة البيداغوجية أعلاه من طرف اللجنة العلمية للقسم.

رئيس المجلس العلمي

أ.د. بن سعيد محمد
رئيس المجلس العلمي

عميد الكلية

أ.د. كتون كمال عبد الجليل
عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي ليابس

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مطبوعة بيداغوجية بعنوان

منظمات ومؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر ليسانس تخصص إقتصاد دولي

شعبة العلوم الإقتصادية

من إعداد :

د. رشاش عباسية

أستاذة محاضرة "أ"

السنة الجامعية : 2021 - 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

تفصيل المادة

عنوان الماستر: إقتصاد دولي

السداسي: الثالث

اسم الوحدة: الأساسية

اسم المادة: منظمات و مؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي

الرصيد: 05 المعامل: 02

أهداف التعليم: يهدف هذا المقياس إلى تعريف الطالب بماهية المؤشرات التصنيف الإقتصادي الدولي وماهي المؤسسات التي تقوم بذلك.

المعارف المسبقة المطلوبة : مؤشرات الإقتصاد الكلي، المالية الدولية

طريقة التقييم: إمتحان 50% + تقييم المتواصل 50%

محتوى المادة:

الرقم	عنوان المؤشر بالعربية	عنوان المؤشر بالإنجليزية
01	التصنيف الإئتماني	***Credit rating***
02	مؤشر التنافسية العالمية	***Global Competitiveness Index***
03	مؤشر الشفافية الدولية (مؤشر مدركات الفساد)	***Corruption Perceptions Index***
04	مؤشر الحرية الاقتصادية خاص بمعهد هيرتاج	***Economic Freedom index (Heritage Foundation and Wall Street Journal)***
05	مؤشر التنمية البشرية	***Human Development Index***
06	المؤشرات التنظيمية للطاقة المستدامة "RISE"	***Regulatory Indicators For Sustainable Energy (RISE)***
07	مؤشر سهولة أداء الأعمال	***Ease of doing business index***
08	مؤشر السفر والسياحة	***The Travel & Tourism Competitiveness index***
09	مؤشر الإبتكار العالمي	***Global Innovation index***
10	مؤشر إقتصاد المعرفة	***Knowledge Economy Index***
11	مؤشر الدول الهشة	***Fragile states Index***
12	مؤشر المخاطر القطرية	***The Composite Country Risk Index***
13	مؤشر العولمة كوف	***KOF Globalisation Index***
14	مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية	***E-Government Development Index***
15	مؤشر جاهزية البنية الرقمية	***Network Readiness Index***
16	المؤشر العالمي للشمول المالي	***Global FINDEX***
17	مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار	***Dhaman Investment Attractiveness Index***
18	مؤشر الثقة في الإستثمار الأجنبي المباشر	***Foreign Direct Investment Confidence Index***
19	مؤشر ريادة الأعمال العالمي	***Global Entrepreneurship Index***
20	مؤشر الحرية الإقتصادية (معهد فريزر)	***Economic Freedom index (Fraser Institute)***
21	مؤشر تقييم التنمية المستدامة	***The Sustainable Economic Development Assessment (SEDA)***

المحاضرة رقم 01: الإطار النظري للتصنيف الإقتصادي

تمهيد:

إن البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية تلعب دورًا حاسمًا في تقييم وتحسين عمليات التنمية الاقتصادية. ونبرز أهميتها في النقاط التالية:

- **تقييم الأداء الاقتصادي**: توفير بيانات دقيقة وموثوقة يساعد في تقييم أداء الاقتصاد على المستوى الوطني والقطاعي. هذا يمكن المسؤولين الحكوميين وصناع القرار من فهم مدى نجاح السياسات الاقتصادية وتوجيه الجهود نحو المجالات التي تحتاج إلى تحسين؛
- **توجيه السياسات**: يساعد تحليل البيانات في تحديد السياسات الإقتصادية الفعّالة وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر تأثيرًا في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- **تحليل الإتجاهات**: يمكن استخدام المؤشرات الاقتصادية لتحليل الاتجاهات الطويلة الأمد والتغيرات في الاقتصاد، مما يمكن المسؤولين من التكيف مع المستقبل واتخاذ قرارات مستدامة؛
- **مراقبة الفقر والتفاوت**: تساهم البيانات في تحديد مستويات الفقر والتفاوت الاقتصادي، مما يساعد في توجيه الجهود نحو تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية؛
- **جذب الإستثمار**: البيانات الموثوقة تعزز الثقة في الاقتصاد وتسهم في جذب الاستثمارات الوطنية والدولية، مما يسهم في تعزيز نمو الاقتصاد؛
- **قياس التقدم**: يمكن استخدام المؤشرات لقياس التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تسريع الجهود؛
- **إتخاذ القرارات الإستراتيجي**: توفير معلومات دقيقة يسهم في اتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة لتعزيز التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

في النهاية، يتعين على الحكومات والمؤسسات الاقتصادية الاعتماد على البيانات والمعلومات الدقيقة والمحدثة لتحقيق أهداف التنمية وتعزيز استدامة الاقتصاد.

1. مفهوم التصنيف:

التصنيف مفهوم له إستخدامات عديدة في حياتنا ويعتبر في ذاته عملية عقلية ورياضية فكرية، هدفها تنظيم الأشياء والأفكار، ووضعها في ترتيب وتنظيم مقبول، ييسر للإنسان الإفادة منه وإعطاءه نظرة عما يجري حوله. فكلمة تصنيف classification مشتقة من كلمة class بمعنى قسم أو فئة وكلها تعني مجموعة من الأشياء أو العناصر التي تتشابه في خصائص معينة، وعلى هذا الأساس فالمفهوم العام للتصنيف يعني عمليّة تمييز الأشياء بعضها عن بعض وترتيبها وتقسيمها إلى مجموعات وفق تشابهها أو إختلافها، ويتحدد التشابه أو الإختلاف على أساس إمتلاك الأشياء أو عدم إمتلاكها لصفة جوهرية تسمى الخاصية. كما تعتبر التصنيفات نظاما من اللغات يُستعمل في التخاطب بشأن الظواهر المعينة وفي إعدادها إحصائيا.

ينسحب هذا المفهوم العام للتصنيف على علم الإقتصاد الذي يدرس الظواهر الإقتصادية والتي يتعين وصفها في شكل إحصائيات أو مؤشرات إحصائية، تساعدنا على تمييز دول العالم، ترتيبها، تقسيمها وفق خصائص إقتصادية ومنهجية معينة، مما يساهم بصياغة مقارنات علمية واضحة بين الدول إقتصاديا. ومنه فالتصنيف الإقتصادي هو أسلوب علمي منظم يقوم على أساس جمع معلومات عن الدول والمؤسسات من خلال مجموعة من الإحصائيات أو الإستبيانات، وعرضها في مؤشرات للتعرف على مستواها ووضعها التنافسي بين الدول أو المؤسسات.

تحرص العديد من المنظّمات الدوليّة ومراكز البحوث عالمية على ترتيب الدّول إقتصاديّاً عن طريق الإستعانة بمعطيات إقتصادية وإحصائيات ثم تجميعها في مؤشرات إحصائية وفق منهجية علمية معينة. من خلال هذه المؤشرات القابلة للمقارنة تُوضع السياسات الملائمة في القطاعات المختلفة، وتُعرف الفجوة بين مختلف البلدان وتُصمم إستراتيجيات التنمية المستدامة.

2. فوائد التصنيف:

عند دراسة الظواهر الإقتصادية لا يمكن أخذ كل المعطيات بعين الإعتبار في وقت واحد، ولأغراض التحليل يتعين اختيار عناصر معينة وتجميعها وفقا لخصائص محددة، ولهذا فإن جميع هذه العناصر التي يُراد

بحثها تتطلب تصنيفا منهجيا، سرعة وصول وتسهيل الحصول على المعلومة المطلوبة، توفير الوقت والجهد على الباحثين عن المعلومات؛ تسهيل إقامة المقارنات، كما هو مبين في النقاط الموالية:

- **تنظيم البيانات:** يساعد التصنيف في تنظيم البيانات وترتيبها بطريقة منهجية، مما يسهل فهم العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات الاقتصادية؛
- **تسهيل الوصول للمعلومات:** يجعل التصنيف البيانات أكثر إمكانية الوصول، مما يوفر الوقت والجهد على الباحثين والمهتمين في الحصول على المعلومات المطلوبة؛
- **توفير الوقت والجهد:** يقلل التصنيف من الحاجة إلى مراجعة وفحص الكم الكبير من البيانات، مما يوفر وقتًا وجهدًا للباحثين والمحللين؛
- **إمكانية المقارنة:** يمكن لعمليات التصنيف أن تسهم في إجراء مقارنات فعّالة بين مختلف العناصر والمتغيرات الاقتصادية، مما يفتح المجال لفهم التشابهات والاختلافات؛
- **تحليل العلاقات السببية:** يمكن استخدام التصنيف لفحص العلاقات السببية بين متغيرات مختلفة، مما يفيد في تحديد العوامل التي تؤثر بشكل كبير على الظواهر الاقتصادية؛
- **تحديد الأنماط والإتجاهات:** يسهم التصنيف في تحديد الأنماط والاتجاهات في البيانات، مما يسهل رصد التطورات والتغيرات على مر الوقت؛
- **تحسين فعتالية عمليات التخطيط:** يوفر التصنيف الأساس لاتخاذ قرارات استراتيجية، حيث يمكن للمسؤولين الرئيسيين أن يستندوا إلى هذه الفئات المحددة في توجيه جهودهم وتحديد أولويات التنمية.

بشكل عام، يساعد التصنيف في جعل البيانات أكثر فهمًا وإدارةً، مما يسهم في اتخاذ قرارات أفضل وتحسين الفعالية في عمليات التحليل الاقتصادي.

3. مفهوم التصنيف الإقتصادي:

يُعتبر التصنيف الاقتصادي من أدوات التحليل الهامة التي تسهم في تنظيم وتصنيف العناصر والمتغيرات الاقتصادية بطريقة منظمة. يُستخدم التصنيف الاقتصادي لفهم وتحليل هيكل ووظيفة الاقتصاد بشكل أفضل. هناك العديد من أنواع التصنيف الاقتصادي، ومن بينها:

1. تصنيف حسب القطاعات الاقتصادية:

- القطاع الزراعي: يتعلق بالأنشطة الزراعية واستخدام الأراضي للزراعة.
- القطاع الصناعي: يتعلق بالإنتاج والتصنيع والصناعات التحويلية.
- القطاع الخدمي: يتعلق بالخدمات والأنشطة غير المادية مثل التعليم والرعاية الصحية والخدمات المالية.

2. تصنيف حسب نوع السلع والخدمات:

- تصنيف السلع إلى فئات مثل السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية.
- تصنيف الخدمات إلى فئات مثل الخدمات المالية والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية.

3. تصنيف حسب مستوى التنمية:

- الاقتصادات المتقدمة: تتميز بارتفاع مستوى التقنية والابتكار وتنوع الصناعات.
- الاقتصادات النامية: تتميز بتحديات التنمية واعتمادها على القطاع الزراعي.

4. تصنيف حسب النظام الاقتصادي:

- الاقتصاد الرأسمالي: حيث يكون الإنتاج والتوزيع في يد القطاع الخاص.
- الاقتصاد الاشتراكي: حيث يكون القطاع العام مسؤولاً عن الإنتاج والتوزيع.

5. تصنيف حسب المنطقة الجغرافية:

- تصنيف الاقتصادات الوطنية والإقليمية والدولية.

6. **تصنيف حسب مؤشرات اقتصادية:**

- تصنيف حسب معدل البطالة، معدل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي (نمو الاقتصاد)، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية.

يعتبر التصنيف الاقتصادي أداة قوية للباحثين والمحللين لتحليل الظواهر الاقتصادية بشكل أفضل واتخاذ القرارات الفعّالة.

4. مفهوم التصنيف الاقتصادي الدولي ومؤشراته:

بعد سيادة تيار العولمة، الإنفتاح الإقتصادي وتدفق الإستثمارات، لم تعد هناك دولة بعيدة عن الرقابة والتقييم، وكما هو معروف فثورة المعرفة والتكنولوجيا حولت العالم إلى قرية صغيرة مكشوفة. فلقد طورت عدة مؤشرات دولية لتبيان مكانة الدول وفق معايير معينة.

هاته المؤشرات تعتبر ركيزة مرجعية لصناع القرار في المؤسسات الحكومية وذلك لما تتضمنه من تقييم للسياسات والأداء لقطاعات الإقتصاد الوطني المختلفة، كما أنها تشكل وسيلة فعالة بيد رجال الأعمال والمستثمرين لتوجيه إستثماراتهم بالصورة المثلى وتطوير خططهم وبرامجهم الإستثمارية.

المؤشرات الإقتصادية هي عبارة عن إحصائيات وبيانات رقمية التي تستخدم في قياس أداء قطاعات الإقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الإقتصادي ومعرفة مدى قوة الإقتصاد أو ضعفه، بالإضافة للقدرة على التنبؤ بالحالة الإقتصادية في المستقبل. وتصدر المؤشرات الإقتصادية بصفة دورية سواء سنوية أو شهرية أو أسبوعية أو يومية. وتكشف هاته المؤشرات عن حالة الإقتصاد سواء بشكل كلي أو قطاعات معينة فقط. وتصدر هذه المؤشرات من طرف جهات متنوعة كالحكومات، والمنظمات غير الحكومية بالإضافة للمنظمات العالمية كالأمم المتحدة، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، إلخ.....

هناك العديد من مؤشرات التصنيف الاقتصادي الدولي التي تُستخدم لتقييم وتصنيف الأداء الاقتصادي للدول. بعض هذه المؤشرات تقدم نظرة شاملة على الظروف الاقتصادية والبيئة الأعمال، في حين أخرى تركز على جوانب محددة مثل التنافسية أو مستوى الفساد. ونشير إلى بعض المؤشرات الاقتصادية الدولية المعروفة:

- مؤشر التنافسية العالمي:(Global Competitiveness Index) : يُصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، ويقيم تنافسية الدول من حيث البنية التحتية، وجودة التعليم، والابتكار، والتكنولوجيا، وغيرها؛
- مؤشر سهولة أداء للأعمال:(Doing Business Index) : يُصدره البنك الدولي، ويقيم بيئة الأعمال في الدول من حيث سهولة إجراء الأعمال وحماية المستثمرين؛

- مؤشر مدركات الفساد:(Corruption Perceptions Index) : يُصدره مؤسسة الشفافية الدولية، ويقيم مستوى الفساد في القطاع العام؛
- مؤشر التنمية البشرية:(Human Development Index – HDI) : يُصدره الأمم المتحدة، ويقيم التقدم البشري في الدول بناءً على معايير مثل التعليم، والصحة، والدخل؛
- مؤشر الحرية الاقتصادية:(Index of Economic Freedom) يُصدره مؤسسة الهرتيج، ويقيم درجة حرية الاقتصاد في الدول؛
- مؤشر الابتكار العالمي:(Global Innovation Index) يُصدره معهد إنسياد وجامعة كورنيل، ويقيم قدرة الدول على الابتكار.

وغيرها من الؤشرات.....هذه المؤشرات تُستخدم لفهم وتقييم مختلف جوانب الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدول على الساحة العالمية. يمكن لهذه المعلومات أن تكون قيمة للحكومات، ورجال الأعمال، والمستثمرين في اتخاذ قراراتهم وتوجيه استثماراتهم.

5. مفهوم المؤشر والإحصائيات والفرق بينهما:

المؤشر هو أداة تقييم وإتخاذ قرار التي من خلالها سوف نكون قادرين على قياس حالة ما بطريقة موضوعية نسبيا وفي وقت معين أو فضاء معين.

تعد التفرقة بين مفهومي كل من المؤشرات والإحصاءات أمر بالغ الأهمية:

– حيث يعبر المؤشر عن مقياس كمى أو نوعى يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة؛

– أما الإحصاءات فهي عرض لواقع ظاهرة معينة فى وقت محدد وفى شكل رقمي، وهي الأساس التي يقوم عليه المؤشر.

وعلى هذا يختلف المؤشر عن الإحصاءات :

1. المؤشر لايكتفى بعرض الواقع فقط بل يمتد لتفسيره وتحليله، فى حين أن الإحصاء يعرض الواقع فقط؛.
2. يعد المؤشر أغنى فى المضمون وأقوى في الدلالة عن الإحصاء فهو يعبر عن ظواهر أعم وأشمل مرتبطة بموضوع ذلك المؤشر.

فعلى سبيل المثال: مؤشر العمر المتوقع عند الولادة يمكن أن يشير إلى التحسن العام في الأحوال المرتبطة بالمعيشة وليس مجرد طول العمر؛

3. إرتباط المؤشر بهدف يسعى نحو تحقيقه، بينما الإحصاءات لاترتبط بهدف إلا من خلال دمجها بمؤشر؛

4. يفترض أن المؤشرات جزء من كيان أكبر لإطار متكامل من المعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات أما الإحصاءات فليس من الضروري أن تنتمى لكيان أكبر.

6. خصائص المؤشر:

- المؤشر يكون مؤشر نوعيا أو كميا؛
- هو يعتمد على بيانات كمية ونوعية؛
- يكون بسيطا أو مركبا؛
- يكون ذا رقم واحد أو عدة أرقام؛ – هو مرنا إذ تتغير منهجية حسابه.

LA NOTATION FINANCIÈRE

The credit rating

تمهيد:

كانت المعاملات الإقتصادية في الماضي تجري غالباً بين أناس يعرفون بعضهم جيداً. ومع مرور الوقت، أدى تطور الأسواق وإتساعها وكثرة المعاملات الإقتصادية والمتعاملون بها وإزدياد سرعتها إلى نقص كبير في المعلومات بين المتعاملين. ولد ارتفاع حجم وعدد الصفقات التجارية الحاجة إلى توفير المزيد من الائتمان والذي تطلب بدوره توفير معلومات لتحديد قدرة المقترضين على السداد. وقد أدت حاجة المستثمرين والمقترضين لسد فجوة المعلومات الموجودة بينهم و الرغبة في توفير معلومة سهلة الفهم وموجزة عن مستوى المخاطر في إقراض المؤسسات والشركات والأفراد إلى إنشاء شركات خدمات المعلومات الإئتمانية في منتصف القرن التاسع عشر. إستخدمت هذه المعلومات في بداية القرن العشرين لتطوير خدمات تصنيف الائتمان. وكان "جون مودي" أول من أسس التصنيف المؤسسي في بداية القرن العشرين عندما صنف سندات شركة السكة الحديد في الولايات المتحدة. وبعد ذلك انتشر تصنيف المؤسسات والسندات ولكن تصنيف الأفراد ائتمانياً بدأ في الخمسينات من القرن الماضي.

تتمتع شركات تصنيف الائتمان بتأثير قوي في عالم المال. وقد وصف ثوماس فريدمان (صحفي وكاتب أمريكي) قوة تأثير تصنيف ائتمان وكالة موديز (إحدى أهم وكالات تصنيف الائتمان) بالقوة العظمى الثانية بعد الولايات المتحدة، وذلك نظراً للتأثير القوي والمدمر لخفض الوكالة لتصنيف ائتمان أي شركة أو ورقة مالية. وتصنيف الائتمان ببساطه هو رقم أو رمز يحدد قدرة المقترض على السداد. وتسمى عادةً الشركات المصنفة للائتمان بالوكالات.

1. تعريف التصنيف الائتماني: the credit rating , La notation financière

- ✓ **التصنيف الائتماني** يعرف أيضا **بدرجة الملاءة** أو **درجة الجدارة** هو تقدير تجريه بعض الوكالات المتخصصة لتقدير صلاحية أو أهلية شخص للحصول على قروض أو جدارة شركة أو حتى دولة للحصول على قروض، وهي في ذلك تقوم بدراسة إمكانيات المالية للشركة أو الشخص أو الدولة، ومدى ائتمانها على القرض وقدرتها المالية على تسديده، وهي تأخذ في حسابها السجلات الخاصة بالشخص أو الشركة أو الدولة وتَصَرُفها في الماضي بالنسبة إلى قيامها بتسديد ديونها.

وقد يقوم مكتب تقدير درجة الملاءة بإجراء دراسته عن قدرة طالب القرض بناءا على طلب المؤسسة أو المصرف المزمع إعطاء المقترض قرضا. وتعني درجة جدارة منخفضة تواجد احتمال كبير في عدم استطاعة المقترض تسديد الدين، ونظرا لهذا الاحتمال فإن صاحب المال يشترط على المدين دفع فائدة عالية على القرض، أو رفض إعطائه القرض.

- ✓ **التصنيف الائتماني** عبارة عن رأي محلل متخصص أو مؤسسة متخصصة في الملاءة الائتمانية العامة للمؤسسة أو الدولة أي قدرتها و رغبتها في الوفاء بالتزاماتها المالية و درجة المخاطر المالية التي تواجهها، أو الملاءة الائتمانية لإصدار معين من السندات أو أي التزامات مالية أخرى، و ذلك اعتمادا على المخاطر ذات العلاقة.

و يعد التصنيف من قبل شركات التصنيف العالمية بمثابة الهوية للبنوك و المؤسسات المالية أمام العالم و مقياس لمعرفة الأوضاع المالية لأية مؤسسة.

- ✓ **التصنيف الائتماني** هو مقياس لتقدير مدى قدرة الجهة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها في مواجهة المقرضين. أو بمعنى آخر مخاطر عدم سداد المقترض (مصدر السند) في الوفاء بالتزاماته (قيمة القرض و فوائده) للمقرض (حامل السند).
- ✓ **التصنيف الائتماني** هو عملية يتم من خلالها قياس مدى قدرة دولة أو مؤسسة أو شركة على الوفاء بالتزاماتها المالية لدى الجهة المقرضة، و في الغالب تستخدم وكالات التصنيف معايير اقتصادية و محاسبية معقدة و من أهمها قياس معدلات الربحية والموجودات أو الأصول و التدفقات النقدية التي توضح الوضع المالي للدولة أو المؤسسة.
- ✓ **التصنيف الائتماني** هو رأي وكالة التصنيف في تقويم الملاءة المالية والرغبة في الوفاء بالديون لمصدر الورقة المالية على مقابلة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل وفي الوقت المحدد. ويعول كثيراً على درجة التصنيف الائتماني التي تمنحها وكالات التصنيف، خصوصاً للحكومات والمؤسسات المالية المصرفية في توقع حدوث مخاطر عدم الدفع بناء على معايير كمية ونوعية، إذ أصبحت أسواق رأسمال حساسة لدرجات التصنيف الائتمتاني التي تصدرها وكالات التصنيف الائتماني، ذلك أنها تؤثر على قدرة الشركات والدول على الدخول إلى أسواق رأس المال الدولية والحصول على التمويل المطلوب، وبالإضافة إلى ذلك، فإن غياب المعلومات الكافية لاتخاذ قرار الاستثمار في شراء الأدوات المالية المصدرة، يدفع المستثمر إلى اللجوء إلى التصنيف الائتماني لقياس مستوى المخاطر المالية وقدرة المدين على الوفاء بالالتزامات المالية. كما أن تغيير تصنيف السندات المصدرة يؤثر على أسعارها في أسواق الأوراق المالية.

أصبحت التصنيفات الائتمانية المرتفعة التي تمنحها مؤسسات و وكالات التصنيف العالمية هدفا في حد ذاته تسعى الكثير من المؤسسات و الشركات المالية المختلفة للحصول عليها. باعتبار هذا التصنيف شهادة دولية تؤكد تحسن أداء الشركة أو البنك أو الدولة و قوة مركزهم المالي. و للتصنيف أهمية كبيرة سواء للدول أو للشركات المالية و البنوك، حيث يساعدها على الحصول على القروض اللازمة لها من سائر البنوك و بيوت التمويل العالمية. و يمكن للتصنيف المرتفع أن

يساهم في ترويج سندات خاصة أو حكومية في أسواق المال العالمية. فيما يؤدي التصنيف المنخفض إلى إفلاس شركة و ربما إلى التسبب في أزمة اقتصادية لدولة من الدول.

2. أنواع التصنيف الائتماني:

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بإصدار أنواع متعددة من درجات التصنيف الائتماني، فقد ازدادت أنواعها بشكل كبير لتتماشى مع تطور السوق المالية العالمية، ولتلبي الطلب المتزايد عليها من قبل مختلف الأطراف المعنية في تقويم الجدارة الائتمانية لمصدري الأوراق المالية، وتحديد احتمالات التأخر عن السداد، والخسارة الناجمة عنها. ويمكن حصر أنواع التصنيفات الائتمانية من خلال تقسيمها إلى عدة معايير – :الفترة الزمنية – الأداة المصنفة – الجهة المصنفة – طالب التصنيف الائتماني.

❖ **حسب معيار الفترة الزمنية:** يقسم التصنيف الائتماني وفقاً لهذا المعيار إلى التصنيف الائتماني للفترة الطويلة والتصنيف الائتماني للفترة القصيرة، كما يلي :

•التصنيف الائتماني للفترة الطويلة Long-Term Credit Ratings : يعبّر التصنيف الائتماني للفترة الطويلة عن رأي وكالة التصنيف بمخاطر الائتمان ذات فترة الاستحقاق سنة أو أكثر، ويحدد احتمال عدم الوفاء بالالتزامات المالية طويلة المدى؛

•التصنيف الائتماني للفترة القصيرة Short-Term Credit Ratings :يعبّر التصنيف الائتماني للفترة القصيرة عن رأي وكالة التصنيف بمخاطر الائتمان ذات فترة الاستحقاق والتي لا تزيد عن سنة، ويحدد احتمال عدم الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة المدى. تستخدم وكالات التصنيف الائتماني رموزاً للدلالة على درجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة مختلفة عن الرموز المستخدمة للدلالة على درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة؛

❖ **التصنيف الائتماني حسب معيار الأداة المصنفة:** تقسم التصنيفات الإئتمانية وفقاً لهذا المعيار إلى التصنيف الائتماني السيادي، التصنيف الائتماني للمصارف، تصنيف القوة المالية لشركات التأمين، درجات التصنيف الائتماني الوطنية، تصنيفات الاسترداد، تصنيف السندات، تصنيف الدعم للمصارف، التصنيف الائتماني لسقف البلد، تصنيف الأدوات المالية المركبة، تصنيف القوة المالية لشركات التأمين الوطنية، وأنواع أخرى للتصنيفات الائتمانية؛

❖ **التصنيف الائتماني حسب معيار الجهة المصنفة:** ينقسم التصنيف الائتماني وفقاً لهذا المعيار إلى التصنيف الائتماني الداخلي، التصنيف الائتماني الخارجي، وتصنيف الهيئات الرسمية و ذلك كما يلي :

•التصنيف الائتماني الداخلي Internal Credit Ratings : تقوم العديد من المؤسسات المالية وخصوصاً المصارف بعملية التصنيف الائتماني الداخلي وتقويم المخاطر لعملائنا من خلال الاعتماد على المعلومات العامة المتاحة

والمتوفرة لديها. وقد شجعت لجنة بازل للإشراف المصرفي المصارف على القيام بالتصنيف الائتماني الداخلي لأنها تملك بعض المعلومات الداخلية والتي يتعذر على وكالات التصنيف الائتماني الوصول إليها؛

•التصنيف الائتماني الخارجي External Credit Ratings : وهي عمليات التصنيف التي تقوم بها وكالات التصنيف الائتماني في إصدار درجات التصنيف الائتماني، التي تعبر عن رأي وكالة التصنيف في تقويم المقدرة المالية على الوفاء بالديون، ومقابلة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل وفي الوقت المحدد؛

•تصنيف الهيئات الرسمية: تقوم بعض الهيئات الرسمية بنشر توقعاتها حول احتمال تعثر الشركات في بلد معين خلال السنتين أو السنوات الثلاث التالية. منها مصرف فرنسا، الذي يقوم منذ عام 1995 بحساب مؤشر التعثر BDFI score2 ونشره لـ 90000 شركة صناعية فرنسية والذي يعكس احتمال توقفها عن السداد خلال السنوات الثلاث التالية .

❖ **التصنيف الائتماني حسب معيار الطلب:** يقسم التصنيف الائتماني وفقاً لهذا المعيار إلى التصنيف الائتماني المطلوب، والتصنيف الائتماني غير المطلوب و ذلك كما يلي :

•التصنيف الائتماني المطلوب Solicited Rating : يمكن للجهات المختلفة أن تطلب من وكالات التصنيف الائتماني إعطائها درجات التصنيف الائتماني لها أو لإصداراتها المالية، وبالتالي تقوم بتوفير المعلومات اللازمة والضرورية لوكالة التصنيف الائتماني، وذلك من أجل إظهار ملاءتها الائتمانية الجيدة، والذي يؤدي إلى زيادة فرص نجاح إصداراتها المالية وتسويقها بالشكل الأفضل و الوصول إلى مصادر التمويل ذات التكلفة الأقل؛

•التصنيف الائتماني غير المطلوب Unsolicited Rating : يمكن لوكالات التصنيف الائتماني أن تقوم بعملية التصنيف الائتماني لأي بلد أو شركة أو إصدار دون طلب من الجهات المعنية أو رغبتها بذلك، وهذا الحق مكفول لوكالة التصنيف الائتماني في الدستور الأميركي تحت بند حرية التعبير.

وهي بذلك تقوم بإعلام المستثمرين واجهات المعنية بالحالة الائتمانية للدولة أو الشركة أو الأداة المالية المصنفة. وتعتمد وكالات التصنيف في إصدار درجة التصنيف الائتماني غير المطلوب على المعلومات العامة المتاحة في السوق، مثل التقارير السنوية والحسابات المالية المنشورة، والتي عادةً ما تكون غير كافية بالشكل الأمثل، مما يؤدي إلى إجبار المصدر على التعاقد معها ودفع تكاليف التصنيف في حال حصوله على درجة تصنيف ائتماني غير مناسبة بالنسبة له، وبالتالي يقوم بتوفير المزيد من المعلومات لوكالة التصنيف الائتماني .

وعادة ما تكون درجة التصنيف الائتماني المطلوب أعلى من درجة التصنيف الائتماني غير المطلوب، لأن الأخيرة تستند على المعلومات العامة المتاحة فقط. وعلى الرغم من الخلاف الذي يدور حول التصنيف الائتماني غير المطلوب، فإن

وكالات التصنيف الائتماني تدافع عن نفسها بأنها لا تقوم بإصدار درجات التصنيف الائتماني المرتفعة للتصنيف المطلوب وبالتالي المحافظة على عملائها، كما أنها لا تقوم بإصدار درجات التصنيف الائتماني المنخفضة للتصنيف غير المطلوب من أجل جذب عملاء جدد.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم وكالات التصنيف الائتماني بإبراز أهمية التصنيف غير المطلوب من خلال النقاط الثلاث التالية :

- إن التصنيف الائتماني غير المطلوب يخدم المستثمرين والمشاركين في الأسواق المالية و الذين يطلبون باستمرار من وكالات التصنيف الائتماني إجراء عملية التصنيف للمؤسسات غير الراغبة في الحصول عليه؛
- إن التصنيف الائتماني غير المطلوب يوفر على المصدر تكاليف عملية التصنيف، حيث لا يطلب المصدر من وكالات التصنيف الائتماني إجراء عملية التصنيف إلا في حال توقعه بقدرته على رفع درجة تصنيفه الائتماني الحالية بعد تزويدها بمعلومات إضافية؛
- يساهم التصنيف الائتماني غير المطلوب بزيادة المنافسة بين وكالات التصنيف الائتماني.

3. فوائد التصنيف الائتماني: لعملية التصنيف الإئتماني فوائد عدة، نذكر منها:

- تحفيز النمو في السوق (خلق العمق المالي) ؛
- تحفيز الاستقرار والأمان الوقائي؛
- يزيد من ترابط الأسواق المحلية والعالمية (الاندماج في السوق العالمي)؛
- يسهل الحصول على القروض ومعلومات عن الفرص الاستثمارية؛
- توفير قاعدة معلوماتية لمتخذي القرار الاستثماري؛
- تعزيز متانة الجهاز المالي؛
- تعزيز الشفافية في الأسواق المالية؛
- .تطبيق أعلى المعايير الموضوعية والمستقلة بشفافية.

والمستفيدون من التصنيف الائتماني هم كالآتي:

- المقترضون؛
- المقرضون؛
- الوسطاء والسماسرة (مصارف، مؤسسات مالية واستثمارية) ؛
- الحكومات والمنظمين للأسواق المالية؛
- رجال الأعمال والاقتصاديين والمحللين الماليين؛
- المنظمات الدولية المعنية بالأسواق المالية والتنمية الاقتصادية.

و نفصل فوائد التصنيف الإئتماني حسب الجهات المستفيدة كما يلي:

✓ **فوائد التصنيف للجهة المقترضة و الشركات:**

- تخفيض تكاليف التمويل و تنويع مصادره، حيث ينخفض سعر الفائدة على السندات الجدارة الائتمانية العالية أو في حال عند صدور التصنيف من أكثر من وكالة واحدة للتصنيف؛
- يمنح الشركة ذات الجدارة الائتمانية العالية مقدرة على تمييز مكانتها و منتجاتها في السوق بين منافسيها، محليا و عالميا؛
- يمنح الشركة ذات الجدارة الائتمانية العالية مقدرة أكبر للمساومة للحصول على تسهيلات ائتمانية بسعر فائدة منخفض؛
- يسهل التصنيف وصول الشركة إلى أسواق رأس المال الإقليمية و العالمية؛
- يرفع التصنيف مقدرة الشركة، ذات التصنيف العالمي، على الاقتراض و الحصول على فرص تمويلية طويلة المدى؛
- يسهل التصنيف شروط الدفع مع موردين الشركة الخاضعة للتصنيف؛
- يساهم التصنيف في رفع سيولة الأوراق المالية الصادرة عن الشركة من خلال جذب شريحة أكبر من المستثمرين و بالتالي رفع قيمتها في السوق؛
- يشجع التصنيف المستثمرين على شراء وحدات الصناديق الاستثمارية المداره من الشركة المصنفة؛
- تسهل إجراءات الحصول على القروض و التسهيلات الائتمانية التجارية و العقارية بسبب خضوع معاملة القرض لتقييم طرف ثالث مستقل وفق متطلبات بازل 2.

✓ **فوائد التصنيف للمستثمرين:**

- مساندة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية؛

- أداة متعمدة و موضوعية للمقارنة بين الأدوات الاستثمارية و القياس؛
- تعزيز مستوى الشفافية و رفع كفاءة البيانات المتوفرة عن الشركات و الأدوات الاستثمارية .

✓ **فوائد التصنيف للاقتصاد و السوق و الأجهزة الرقابية:**

- رفع و تعزيز مستوى الشفافية في السوق المالي؛
- تعزيز أسواق السندات و الصكوك الإسلامية محليا؛
- رفع كفاءة السوق المحلي و أسواق المنطقة؛
- يساهم في تنويع مصادر التمويل للشركات و في الأسواق؛
- أداة مساندة لتطبيق متطلبات اتفاقية بازل2.

✓ **فوائد التصنيف للمؤسسات المالية و البنوك:**

- تسهيل تطبيق بنود اتفاقية بازل 2 الخاصة بتحديد أوزان المخاطر و تحديد مخصصات القروض؛
- أداة جيدة لإدارة مخاطر الائتمان و المخاطر التشغيلية؛
- تعزيز قدرة البنوك على منح القروض بثقة أكبر؛
- تخفيض تكلفة التمويل على المؤسسات المالية ذات الملاءة المالية الأعلى؛
- تقليل عنصر مخاطر التعثر بسبب خضوع القرض لتقييم طرف ثالث مستقل وفق متطلبات بازل2.

معايير التصنيف الائتماني: هناك أربعة مؤشرات رئيسة لإجراء التصنيف الائتماني.

✓ الربحية والايرادات: تعتبر الأساس في تحليل الجدارة الائتمانية. فمقدرة المنشأة المالية على توليد الايرادات ودرجة استدامة هذه المقدرة تعتبر العامل الأول لتحقيق الربحية، ويجب أن تحقق المنشأة أرباحا تمكنها من تغطية تكاليف عملياتها وخدمة الديون و إحتياطات الدين المعدوم، بالإضافة إلى توفير تكوين رأس مال يمكن المنشأة من النمو والتوسع في المستقبل. إن مقدرة المنشأة على تكوين الايرادات بصورة قوية وبشكل يعتمد عليه في التنبؤات المستقبلية هو ما يخلق ثقة المستثمرين في المنشأة، ويجعل المنشأة في وضع جيد في السوق المالي يمكنها من الاقتراض بسهولة، وهذا الأساس في تحليل الجدارة الائتمانية مدى سهولة الحصول على الائتمان عند الحاجة.

✓ تقييم جودة الأصول (الموجودات): يعتبر هذا أيضا مؤشرًا قويا على وضع الأرباح والخسائر و على مقدرة المنشأة المالية على قبول المخاطر الإئتمانية، حيث أنها تعكس بصورة مباشرة رأس مال المنشأة وإحتياطها العام، وهذا المؤشر يؤثر أيضا على درجة ثقة المستثمرين.

✓ موارد المنشآت المالية (درجة تمويل و السيولة): إن درجة حاجة أي منشأة مالية إلى التمويل والحصول على متطلباتها من السيولة هو العنصر الحاسم في أدائها لعملياتها، وبدون هذا الإمداد المستمر من السيولة، بغض النظر عن رأس

المال أو درجة الأمان التي تتمتع بها المنشأة، فإنها لا تستطيع الإستمرار في القيام بنشاطها معتمدة على مواردها الذاتية فقط و تعتمد قدرة المنشأة المالية في الوصول المستمر للتمويل على درجة ثقة السوق والمستثمرين على وجه الخصوص في المنشأة المالية و أدائها.

- ✓ كفاية رأس المال: يجب أولا التأكيد على أن نقص السيولة وليس عدم الكفاية الرأسمالية هو السبب الرئيسي في إفلاس العديد من المنشآت المالية .إن كفاية رأس المال تقيس بالدرجة الأولى درجة الأمان الذي تتبعه المنشأة المالية من ناحية، و نظرة عملاء السوق لدرجة الحماية التي تتطلبها المنشأة المالية لمواجهة أي أزمة في المستقبل من ناحية أخرى، فهي تعكس بصورة أو بأخرى درجة ثقة المستثمرين في المنشأة.

محاضرة رقم 03: وكالات التصنيف الإئتماني

1. مفهوم وكالات التصنيف الائتماني:

وكالات التصنيف الإئتماني هي مؤسسات تقوم بشكل عام بتقييم المخاطر المتعلقة بإصدارات الدين سواء للشركات أو الحكومات وهي بهذا تعبر عن وجهة نظرها لملاءتهم المالية. و تعد قدرة المقترض على الوفاء بتسديد فوائد الدين والأقساط المترتبة عليه أهم مؤشر للجدارة الائتمانية التي تبنى عليها التصنيفات من قبل هذه الوكالات.

يوجد العديد من وكالات التصنيف الائتماني حول العالم إلا أن هناك ثلاث شركات بالتحديد يطلق عليها الشركات الثلاث الكبرى وهي "ستاندرد آند بورز "و"موديز" و"فيتش"، وكلها شركات أمريكية المنشأ. وتسيطر كل من "ستاندرد آند بورز" و"موديز" على تصنيف أكثر من 80 % من إصدارات الدين حول العالم سواء للشركات أو الحكومات أو البلديات والحكومات المحلية فيما تعد "فيتش" أقل سمعة نسبيا، مقارنة بالشركتين الأخريتين. وعلى العموم، فإن الشركات الثلاث تسيطر على ما يراوح بين 90 و95 % من سوق إصدارت الديون في العالم.

وتعود سيطرة هذه الشركات الثلاث إلى قرار أصدرته هيئة الأوراق المالية الأمريكية في عام 1975 باعتبار هذه الشركات كشركات معتمدة من قبلها، حيث إن كثيرا من المؤسسات المالية وشركات التأمين لا تستثمر إلا في سندات ذات تصنيف عال، فإن أسهل طريقة من قبل المصدرين للسندات لإثبات جدارتهم الائتمانية هو أن يحصلوا على تصنيف ائتماني من شركة أو اثنتين من هذه الشركات الثلاث لتصبح هذه الشركات الثلاث أشبه بمؤسسات محتكرة للتصنيفات الائتمانية حول العالم. و تحصل وكالات التصنيف الإئتماني على مداخيلها من طرف طالبي التصنيف سواءا كانوا مصدري السندات أو المستثمرون.

شروط الاعتراف بوكالات التصنيف الائتماني: حتى يتم الاعتراف بوكالات التصنيف الائتماني لابد أن تتحقق الشروط التالية:

- **الموضوعية** :أن يكون للوكالة أسلوب قياس دقيق ومنتظم، ويتم اختبار النتائج على أساس تاريخي (يفضل لمدة 3سنوات)، وأن تخضع التصنيفات للمراجعة المستمرة وأن تستجيب للتغيرات في الحالة المالية؛
- **الاستقلالية** :لا توجد ضغوط سياسية أو إقتصادية على وكالة التصنيف الائتماني تؤثر على تقييمه؛
- **الشفافية** :إتاحة التقييمات لكل من يريد الاطلاع عليها وبشروط متساوية؛
- **الافصاح** :الافصاح عن طريقة التقييم، تعريف التعثر، البعد الزمني، معاني التصنيفات المختلفة، بيانات التعثر؛
- **الموارد** :ينبغي أن يكون لشركة التصنيف الائتماني موارد مادية وبشرية ذات كفاءة تسمح لها بالقيام بأعمال تقييم ذات جودة مرتفعة؛

- **المصداقية** :إن الاعتماد على تقييم مؤسسة التصنيف الخارجي من جانب أطراف مستقلة (المستثمرين، البنوك) يعتبر دليلا على مصداقية المؤسسة، كما أن المصداقية تعتمد على وجود إجراءات داخلية تمنع إساءة إستخدام المعلومات السرية.

معايير اختيار التصنيف من أي وكالة: نجاح التصنيف الإئتماني الذي تنشره أي وكالة يتوقف على معايير اختياره التالية:

- درجة الاستخدام العملي والفعلي للتصنيف في السوق من يوم ليوم؛
- النجاحات السابقة في تاريخ الوكالة الناشرة؛
- اتساع نطاق التغطية سواء للأسواق أو المخاطر أو الأدوات؛
- درجة عمق التحليل ودرجة المهنية التي تعرض بها النتائج؛
- درجة الاتساق والتناسب في النتائج عبر الدول والمنشآت وعبر الزمن.

أشهر الوكالات الدولية للتصنيف الائتماني:

أهم وكالات التصنيف الائتماني العالمية وكالة "Moody's" موديز لخدمة المستثمرين، و وكالة " Standard &Poor's" ستاندرد آند بورز و وكالة " Fitch" فيتش للتصنيف. تتميز هذه الوكالات الثلاثة بخبرتها الطويلة في صناعة التصنيف الائتماني، و إمكاناتها الكبيرة المادية منها و البشرية، و استمدت شهرتها المتزايدة من كونها الوحيدة تقريبا القادرة على إجراء جميع أنواع التصنيفات الائتمانية لاسيما التصنيفات السيادية،و تصنيف مختلف أنواع الديون، و المنتجات المالية المركبة ذات المخاطر المرتفعة، بالإضافة إلى انتشارها الواسع في عدد كبير من دول العالم.

❖ **وكالة Moody's** :

هي مؤسسة نشطة في مجال التحليل المالي للمؤسسات التجارية المصرفية و تعتبر وكالة موديز لخدمة المستثمرين من أهم وكالات التصنيف الائتماني العالمي. تستحوذ هذه الوكالة على % 40 من حصة السوق في مجال التنبؤ و التقدير للمخاطر للقروض على المستوى العالمي تأسست سنة 1909 من طرفJohn Moody.

ترصد هذه الوكالة مستويات التقييم في المجالات التالية:

- جودة الإدارة؛
- الوضع في السوق المالي؛
- درجة التنوع الاقتصادي والمالي؛
- درجة المرونة المالية؛
- الإطار المؤسسي والقانوني والتنظيمي؛

- درجة الإفصاح والشفافية؛
- الإستقرار السياسي واتجاهات السياسات الاقتصادية وتداعياتها على نظام سعر الصرف؛
- القدرة على السداد والوفاء بالإلتزامات؛
- تقييم مخاطر المقترض؛
- الشركاء التجاريين الرئيسيين؛
- العلاقات الحكومية الخاصة والعلاقات الدولية.

كما تنتشر مكاتب وكالة موديز في معظم المراكز المالية العالمية الرئيسية، يعمل لديها ما يقارب 3000 موظف في جميع أنحاء العالم، منهم أكثر من 1000 محلل ائتماني. تشمل قائمة عملاء وكالة موديز مجموعة واسعة من الشركات و الجهات المصدرة للأوراق المالية الحكومية، كذلك المستثمرين و المقرضين، بالإضافة إلى المصارف الاستثمارية و المصارف التجارية و غيرها من الوسطاء الماليين. موقعها الإلكتروني **www.moodys.com**.

وكالة Standard &Poor's:

هي فرع من شركة "Mcgraw-Hill" التي تنشر تقارير عن التحليل المالي للقيم المنقولة من أسهم وسندات و هي أحد الشركات الثلاث المعروفة في مجال التصنيف الائتماني مع منافسيها "Moody's et Fitch ratings". تُعرف في السوق المالي الأمريكي من خلال مؤشر البورصة الأمريكية "S&P 500". تنشر هذه الوكالة 48 تقريرا للاستعلام في السوق المالي تسمى ب"The Outlook".

تعد وكالة "ستاندرد أندبورز" من أبرز وكالات التصنيف الائتماني العالمية، تتوزع مكاتبها في 23 بلدا حول العالم ويعمل لديها ما يزيد على 6300 موظف. يعود تاريخي الوكالة إلى أكثر من 150 عام و لكنها بدأت بإصدار درجات التصنيف الائتماني للأوراق المالية في عام 1922. موقعها الإلكتروني **www.standardandpoors.com**.

وكالة *Fitch Ratings* :

وكالة التصنيف فيتش هي مؤسسة تقييم دولية وهي مؤسسة مختلطة أمريكية و بريطانية يتواجد هيكلها في نفس الوقت بنيويورك و لندن هي أصغر مؤسسة من بين المؤسسات الثلاثة، تأسست من طرف ***John Knowles Fitch*** في 24 ديسمبر 1913 بنيويورك تحت إسم ***Fitch Publishing Company***. و في عام 1997 ضمت وكالة فيتش للتصنيف شركة *IBCA* إبيكا المتواجدة في بريطانيا، ثم إندمجت مع Thomson Financial Bank Watch وDuff & Phelps في عام 2003.

تملك وكالة فيتش مقرين رئيسين للإدارة العامة في نيويورك و لندن، بالإضافة إلى 50 فرعا منتشرا حول العالم و تغطي أكثر من 150 بلدا حول العالم، و تحصل على معظم إيراداتها من عمليات التصنيف الائتماني، في حين يأتي جزء من عوائدها نتيجة لقيامها بالبحوث المختلفة. موقعها الإلكتروني **www.fitchratings.com**.

2. درجات التصنيف الائتماني:

تقوم وكالات التصنيف الائتماني بإصدار درجات التصنيف الائتماني و التي تعبر عن رأي وكالة التصنيف بمقدرة المصدر و رغبته على مقابلة التزاماته المالية بشكل كامل و في الوقت المحدد مثل: الفوائد، أصل القرض، مبلغ التأمين و غيرها. و يعتمد المستثمرون على درجات التصنيف الائتماني بصفته مؤشرا لمدى قدرتهم على استرجاع الأموال المستحقة لهم و التي قاموا باستثمارها، تغطي وكالات التصنيف الائتماني طيفا واسعا من الحكومات، الشركات، المصارف، شركات التأمين، الأوراق المالية و الالتزامات المالية المتنوعة الأخرى من خلال إعطائها درجات التصنيف الائتماني. تستخدم وكالات التصنيف الائتماني العالمية حروفا أبجدية للدلالة على جودة الائتمان و التي تندرج ضمن نوعين من مستوى المخاطر الائتمانية و هي:

- ❖ درجة الاستثمار: هي مؤشر لإنخفاض درجة المخاطر الائتمانية و تأخذ الرموز (Baa,A,Aa,Aaa) و ذلك بالنسبة لوكالة موديز، و الرموز (BBB,A,AA,AAA) بالنسبة لوكالتي ستاندرد آندبورز و فيتش للتصنيف. تمثل هذه الفئة فئة الإستثمار أي أعلى تصنيف لجودة السندات لأنها تتميز بارتفاع القدرة على سداد فوائد وأصل الدين.
- ❖ درجة المضاربة: وهي مؤشر لارتفاع درجة المخاطر الائتمانية و تأخذ الرموز (C,Ca,Caa,B,Ba) بالنسبة لوكالة موديز و الرموز (C,CC,CCC ,B,BB) بالنسبة لوكالتي ستاندرد آندبورز و فيتش للتصنيف. تشمل هذه المجموعة على السندات منخفضة الجودة *Junk bonds* و التي تتوفر فيها خصائص المضاربة وتواجه إحتمالات التوقف عن السداد، وتتزايد تلك الإحتمالات كلما انخفض التصنيف إلى أن يصل لدرجة التوقف الفعلي عن السداد.
- ❖ كما تضيف وكالات التصنيف الائتماني أرقاما أو إشارات على يمين درجة التصنيف للدلالة على مستوى الجودة الائتمانية ضمن كل درجة تصنيف، حيث تضيف وكالة موديز أرقاما لدرجات التصنيف الائتماني من Aa إلى Caa هي 1 أو 2 أو 3، و يشير الرقم 1 إلى النهاية العليا ضمن درجة التصنيف، و الرقم 2 على منتصف درجة التصنيف، و الرقم 3 إلى النهاية الدنيا ضمن درجة التصنيف. في حين تضيف و كالتا ستاندرد آندربورز و فيتش للتصنيف + أو – إلى درجات التصنيف الائتماني من AA إلى B للتعبير عن مستوى الجودة الائتمانية ضمنها.

Échelle de notation financière selon les principales agences de notation

Signification de la note	Moody's		Standard & Poor's		Fitch Ratings		Dagong	
	Long terme	**Court terme**	**Long terme**	**Court terme**	**Long terme**	**Court terme**	**Long terme**	**Court terme**
Prime **Première qualité**	Aaa	P-1	AAA	A-1+	AAA	F1+	AAA	A-1
High grade **Haute qualité**	Aa1		AA+		AA+		AA+	
	Aa2		AA		AA		AA	
	Aa3		AA−		AA−		AA−	
Upper medium grade **Qualité moyenne supérieure**	A1	*Prime-1*	A+	A-1	A+	F1	A+	
	A2		A		A		A	
	A3	P-2	A−	A-2	A−	F2	A−	A-2
Lower medium grade **Qualité moyenne inférieure**	Baa1		BBB+		BBB+		BBB+	
	Baa2	P-3	BBB	A-3	BBB	F3	BBB	A-3
	Baa3		BBB−		BBB−		BBB−	
Non-investment grade, speculative **Spéculatif**	Ba1	*Not prime*	BB+	B	BB+	B	BB+	B
	Ba2		BB		BB		BB	
	Ba3		BB−		BB−		BB−	
Highly speculative **Très spéculatif**	B1		B+		B+		B+	
	B2		B		B		B	
	B3		B−		B−		B−	
Risque élevé	Caa1	Non *prime*	CCC+	C	CCC	C	CCC	C
Ultra spéculatif	Caa2		CCC					
En défaut, avec quelques espoirs de recouvrement	Caa3		CCC−					
	Ca		CC		CC		CC	
	C		C/CI/R		C		C	
En défaut sélectif			SD	D	RD	D	D	D
En défaut			D		D			

6. درجات التصنيف الائتماني العامة:

تطبق درجات التصنيف الائتماني العامة على الالتزامات المالية بالعملة المحلية و العملة الأجنبية، بهدف تقويم القدرة على مقابلة الالتزامات المالية باستخدام المقياس العالمي للتصنيف، و التي تكون قابلة للمقارنة عالميا.

و يقيس تصنيف العملة المحلية المقدرة على مقابلة الالتزامات المالية بالعملة المحلية في حالة كان المصدر قاطنا في نفس البلد، و بالتالي لا يأخذ بالاعتبار مخاطر تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية و مخاطر انتقال النقود إلى خارج حدود الدولة و التي يأخذ بها تصنيف العملة الأجنبية[1].

و تقسم درجات التصنيف الائتماني العامة إلى درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة و درجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة، كما أن هناك ارتباطا وثيقا بينهما.

1- درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة:

تعكس درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة رأي وكالة التصنيف بمخاطر الائتمان ذات فترة الاستحقاق سنة أو أكثر، و تحدد احتمال عدم الوفاء بالالتزامات المالية طويلة المدى. أما الرموز المستحقة من قبل وكالات التصنيف الائتماني للدلالة على مستوى الجودة الائتمانية في الفترة الطويلة فهي كما يلي[2]:

- **AAA /Aaa الجودة الائتمانية الأعلى**: تعتبر الإصدارات المصنفة (AAA /Aaa) بأنها ذات الجودة الائتمانية الأعلى، و الأقل مخاطر ائتمانية و مخاطر عدم السداد، و تعبر عن قدرة عالية و متميزة على الوفاء بالالتزامات المالية.
- **AA /Aa جودة ائتمانية عالية جدا**: تعتبر الإصدارات المصنفة (AA /Aa) بأنها ذات جودة ائتمانية عالية جدا، و مخاطر عدم سداد منخفضة جدا، و تعبر عن قدرة عالية جدا على الوفاء بالالتزامات المالية.
- **A جودة ائتمانية عالية**: تعتبر الإصدارات المصنفة (A) بأنها ذات جودة ائتمانية عالية، و مخاطر ائتمانية و مخاطر عدم سداد منخفضة، و تعبر عن قدرة عالية على الوفاء بالالتزامات المالية.
- **Baa/BBB جودة ائتمانية جيدة**: تعتبر الإصدارات المصنفة (Baa/BBB) بأنها ذات جودة ائتمانية جيدة، و مخاطر ائتمانية و مخاطر عدم سداد مقبولة، و لكن من الممكن للظروف الاقتصادية أن تؤثر على قدرتها على الوفاء بالالتزامات المالية.
- **Ba/BB مخاطر مضاربة**: تعتبر الإصدارات المصنفة (Ba/BB) بأنها ذات جودة ائتمانية دون المتوسط و مخاطر ائتمانية عالية، و تتضمن مخاطر مضاربة.

[1] Loc cit

[2] Fitch ratings ; « definitions of ratings and other scales » ; op.cit p5- moody's investors service ; « moody's rating symbols é definitions » ; op.cit p. 8

- **B مخاطر مضاربة عالية:** تعتبر الإصدارات المصنفة (B) بأنها ذات جودة ائتمانية ضعيفة، و مخاطر ائتمانية عالية جدا و تتضمن مخاطر مضارة عالية.
- **Caa/CCCمخاطر ائتمانية كبيرة:** تعتبر الإصدارات المصنفة (Caa/CCC) بأنها ذات جودة ائتمانية ضعيفة جدا، و مخاطر ائتمانية عالية جدا، و هناك احتمال لحدوث حالة عدم السداد.

- **Ca/CCمخاطر ائتمانية عالية جدا:** تعتبر الإصدارات المصنفة (Ca/CC) بأنها ذات جودة ائتمانية ضعيفة جدا، و مخاطر مضاربة عالية جدا و هناك بعض المظاهر لحدوث حالة عدم السداد.
- **C المخاطر الائتمانية الأعلى:** تعتبر الإصدارات المصنفة (C) بأنها ذات الجودة الائتمانية الأدنى، و أصبحت حالة عدم السداد وشيكة أو محتمة، و بالتالي هناك صعوبة في استعادة أصل المبلغ أو الفوائد.

و في حال حدوث حالة عدم سداد محدودة أو حالة عدم سداد كاملة للالتزامات المالية، يتم استخدام الرمزين التاليين:

- **RD حالة عدم سداد محدودة:** تشير إلى حدوث حالة عدم سداد محدودة لواحد أو أكثر من الالتزامات المالية.
- **D حالة عدم السداد:** تشير إلى حدوث حالة عدم السداد للالتزامات المالية للفترة الطويلة و تعبر عن دخول المصدر في حالة الإفلاس و حالة التصفية و تتم ملاحقته قضائيا من قبل الدائنين.

2- درجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة:

تعبر درجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة عن رأي وكالة التصنيف بالمقدرة المالية للمصدرين لمقابلة الالتزامات المالية قصيرة الأجل و التي تقل عن 13 شهرا و تحدد مخاطر عدم الدفع في تلك الفترة، و تستخدم وكالة موديز الرموز التالية للدلالة على جودة الائتمان في الفترة القصيرة:

P -1: يعتبر المصدر المصنف Prime-1 بأنه ذو قدرة عالية جدا على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل.

P -2: يعتبر المصدر المصنف Prime-2 بأنه ذو قدرة عالية على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل.

P -3: يعتبر المصدر المصنفPrime-3 بأنه ذو قدرة مقبولة على الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل.

NP: يعتبر المصدر المصنف Not Primeبأنه لا يقع ضمن أي من درجات التصنيف السابقة.

في حين تستخدم وكالة فيتش للتصنيف الرموز التالية للدلالة على جودة الائتمان في الفترة القصيرة:

F1 أعلى جودة ائتمانية بالفترة القصيرة: تشير إلى أعلى قدرة مالية على مقابلة الالتزامات المالية في الوقت المحدد بالفترة القصيرة و من الممكن إضافة+ للدلالة على الجودة الائتمانية الأعلى.

F2 جودة ائتمانية جيدة بالفترة القصيرة: تشير إلى قدرة مالية جيدة على مقابلة الالتزامات المالية في الوقت المحدد بالفترة القصيرة.

F3 جودة ائتمانية متوسطة بالفترة القصيرة: تشير إلى قدرة مالية مقبولة على مقابلة الالتزامات المالية في الوقت المحدد بالفترة القصيرة.

B جودة ائتمانية ذات مخاطر مضاربة بالفترة القصيرة: تشير إلى قدرة مالية متدنية على مقابلة الالتزامات المالية في الوقت المحدد، و من الممكن للظروف الاقتصادية أن تؤثر عليها.

C مخاطر عدم سداد مرتفعة بالفترة القصيرة: تشير إلى احتمال كبير لحدوث حالة عدم السداد بالفترة القصيرة.

RD حالة عدم سداد محدودة: تشير إلى حدوث حالة عدم سداد محدودة لواحد أو أكثر من الالتزامات المالية.

D حالة عدم السداد: تشير إلى حدوث حالة عدم السداد للالتزامات المالية بالفترة القصيرة.

إن درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة و الفترة القصيرة ليست مقياسا للخسارة المحتملة للورقة المالية المصنفة، حيث لا تعبر درجات التصنيف الائتماني إلا عن رأي وكالة التصنيف الائتماني بمستوى المخاطر المالية المرتبطة بالإصدار الذي تقوم بتصنيفه. و بناء على ذلك فإن حدود درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة و الفترة القصيرة و هي:

- لا تحدد درجات التصنيف الائتماني النسبة المئوية للخسارة المحتملة لأي فترة زمنية.
- لا تعكس درجات التصنيف الائتماني القيمة السوقية لأي ورقة مالية مصدرة.
- لا تعبر درجات التصنيف الائتماني عن مدى سيولة الأوراق المالية.
- لا تعبر درجات التصنيف الائتماني عن حدة المحتملة للالتزامات المالية في حالة عدم السداد.
- لا تعبر درجات التصنيف الائتماني سوى عن رأي وكالة التصنيف بمستوى المخاطر المؤدية لحدوث حالة عدم السداد.

محاضرة رقم 04: التصنيف السيادي للدول العربية

تمهيد:

مصطلح "التصنيف السيادي" يشير عادة إلى التصنيف الائتماني السيادي (Sovereign Credit Rating)، وهو تقييم لقدرة دولة معينة على سداد ديونها أي على الاستمرار في خدمة ديونها الخارجية والوفاء بالالتزامات المترتبة على هذه الديون في مواعيدها.

يقوم محللون ماليون أو وكالات التصنيف الائتماني بتقييم العوامل المختلفة المؤثرة على الاستقرار المالي للدولة والقدرة على تحمل التزاماتها المالية، وتقوم أيضا بتقدير مدى موثوقية دولة في تسديد الديون التي قد تكون قد استدانتها من السوق العالمية.

هناك عدة وكالات تقوم بإصدار تصنيفات ائتمانية للدول، ومن بين أبرزها:

1. التصنيف السيادي للدول العربية لسنة 2019 و2020 من طرف أهم الوكالات:

التغير في التقييمات السيادية للدول العربية من قبل أهم الوكالات العالمية

م	الدولة	ستاندرد آند بورز				موديز				فيتش				كابيتال انتليجينس				آي اتش اس			
		2019		2020		2019		2020		2019		2020		2019		2020		2019		2020	
1	الإمارات	-	-	-	-	Aa2	مستقر	Aa2	مستقر	-	-	AA-	مستقر	AA-	مستقر	AA-	مستقر	AA-	مستقر	AA-	مستقر
2	قطر	AA-	مستقر	AA-	مستقر	Aa3	مستقر	Aa3	مستقر	AA-	مستقر	AA-	مستقر	AA-	مستقر	AA-	مستقر	A+	مستقر	A+	سلبي
3	الكويت	AA	مستقر	AA-	سلبي	A1	مستقر	Aa2	مستقر	AA	مستقر	AA	مستقر	AA-	مستقر	AA-	مستقر	AA-	مستقر	AA-	مستقر
4	السعودية	A-	مستقر	A-	مستقر	A1	سلبي	A1	مستقر	A	مستقر	A	سلبي	A+	مستقر	A+	مستقر	AA-	مستقر	A+	مستقر
5	المغرب	BBB-	مستقر	BBB-	سلبي	Ba1	مستقر	Ba1	مستقر	BBB-	مستقر	BBB-	سلبي	-	-	-	-	BBB	مستقر	BBB	مستقر
6	سلطنة عمان	BB	سلبي	B+	مستقر	Ba3	سلبي	Ba1	سلبي	BB+	مستقر	BB-	سلبي	BBB-	مستقر	BBB-	سلبي	BB-	سلبي	BBB-	سلبي
7	الأردن	B+	مستقر	B+	مستقر	B1	مستقر	B1	مستقر	BB-	مستقر	BB-	سلبي	B+	مستقر	B+	مستقر	BB+	مستقر	BB+	مستقر
8	البحرين	B+	إيجابي	B+	مستقر	B2	مستقر	B2	مستقر	BB-	مستقر	B+	مستقر	BB	سلبي	BB-	سلبي	BB+	مستقر	BB+	سلبي
9	مصر	B	مستقر	B	مستقر	B2	مستقر	B2	مستقر	B+	مستقر	B+	مستقر	B+	مستقر	B+	مستقر	B+	إيجابي	B+	مستقر
10	تونس	-	-	-	-	B2	سلبي	B2	سلبي	B+	سلبي	B	سلبي	-	-	-	-	BB-	سلبي	B+	سلبي
11	الجزائر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	BB+	سلبي	B+	سلبي
12	لبنان	CCC	سلبي	-	-	C		Caa2	-	CC	-	C	-	C+	سلبي	SD	-	B-	سلبي	CCC	سلبي
13	ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	B-	مستقر	CCC	سلبي
14	العراق	B-	مستقر	B-	مستقر	Caa1	مستقر	Caa1	مستقر	B-	مستقر	B-	سلبي	-	-	-	-	BB-	مستقر	CC+	مستقر
15	اليمن	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	CC	مستقر	CC	مستقر
16	السودان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	CC	سلبي	CC	سلبي
17	سوريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	C	مستقر	C	مستقر

شهد وضع الدول العربية في مؤشرات التقييم الائتماني السيادي تغيرات متباينة خلال العام 2020، جراء فيروس كورونا المستجد وإجراءات الاغلاق المصاحبة له، إضافة الى التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها بعض دول المنطقة وفيما يلي ابرز تلك التغيرات:

- 7 دول عربية فقط هي قطر، والكويت، والسعودية، وسلطنة عمان، والأردن، والبحرين، ومصر حظيت بتصنيف من قبل جميع وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية في العالم وهي ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش كابيتال انتليجينس وآي اتش اس.
- من بين 17 دولة عربية تم تصنيفها من قبل وكالة واحدة على الاقل شهدت 13 دولة مراجعة بالخفض في تصنيفها خلال العام 2020 (تم تلوينها باللون الاحمر في الجدول).
- الامارات هي الدولة العربية الوحيدة التي حافظت على تصنيفها والنظرة المستقبلية من قبل وكالات التصنيف للعام 2020.
- حافظت قطر على استقرار تصنيفها مع تغير النظرة المستقبلية من مستقر الى سلبي من قبل وكالة آي اتش اس فقط.

تم ترتيب الدول العربية تنازليا بحسب تصنيف وكالة موديز (الاشمل لدول المقدمة) ثم وكالة آي اتس اس الاشمل لكل الدول كما تم تصنيفها الى 3 مجموعات كما يلي.

- المجموعة الاولى : تصدرت التصنيف عربيا وتضم الإمارات، وقطر، والكويت، والسعودية على التوالي حيث حظيت جميعها بتقدير A بمستوياته المختلفة.
- المجموعة الثانية: تضم كلا من المغرب، وسلطنة عمان، والأردن، والبحرين، ومصر وتونس والجزائر على التوالي حيث حظيت جميعها بتقدير B بمستوياته المختلفة.
- المجموعة الثالثة: تضم لبنان وليبيا والعراق واليمن والسودان وسوريا حيث حظيت جميعها بتقدير C بمستوياته المختلفة.

2. التصنيف السيادي للدول العربية لسنة 2021 من طرف أهم الوكالات:

التقييمات السيادية للدول العربية من قبل أهم الوكالات العالمية بنهاية ديسمبر 2021

Arab ranking 2021	Country	ستاندرد آند بورز Standard & Poor's		موديز Moody's	فيتش Fitch	كابيتال انتليجينس Capital Intelligence		آي اتش اس IHS		الدولة	الترتيب العربيا 2021
		التقييم السيادي/ Sovereign rating	النظرة المستقبلية/ Outlook	التقييم السيادي/ Sovereign rating	التقييم السيادي/ Sovereign rating	التقييم السيادي/ Sovereign rating	النظرة المستقبلية/ Outlook	التقييم السيادي/ Sovereign rating	النظرة المستقبلية/ Outlook		
1	UAE	—	—	Aa2	AA+	AA-	مستقر / Stable	AA-	مستقر / Stable	الإمارات	1
2	Qatar	AA-	مستقر / Stable	Aa3	AA	AA-	مستقر / Stable	A+	سلبي/Negative	قطر	2
3	Kuwait	A+	إيجابي/Positive	A1	AA+	A+	مستقر / Stable	AA-	مستقر / Stable	الكويت	3
4	Saudi Arabia	A-	مستقر / Stable	A1	A+	A+	سلبي/Negative	A+	مستقر / Stable	السعودية	4
5	Morocco	BBB-	سلبي/Negative	Ba1	BB+	—	—	BBB	سلبي/Negative	المغرب	5
6	Oman	B+	إيجابي/Positive	Ba3	BB+	BB	سلبي/Negative	BB-	سلبي/Negative	سلطنة عمان	6
7	Jordan	B+	إيجابي/Positive	B1	BB	B+	مستقر / Stable	B+	مستقر / Stable	الأردن	7
8	Bahrain	B+	إيجابي/Positive	B2	BB+	B+	مستقر / Stable	B+	سلبي/Negative	البحرين	8
9	Egypt	B	مستقر / Stable	B2	B+	B+	مستقر / Stable	B+	مستقر / Stable	مصر	9
10	Tunisia	—	—	Caa1	B+	—	—	B+	سلبي/Negative	تونس	10
11	Iraq	B-	مستقر / Stable	Caa1	B–	—	—	CC+	مستقر / Stable	العراق	11
12	Algeria	—	—	—	—	—	—	B+	سلبي/Negative	الجزائر	12
13	Lebanon	SD	—	C	CCC	SD	—	CCC	سلبي/Negative	لبنان	13
14	Libya	—	—	—	—	—	—	CCC	سلبي/Negative	ليبيا	14
15	Yemen	—	—	—	—	—	—	CC	مستقر / Stable	اليمن	15
16	Sudan	—	—	—	—	—	—	CC	سلبي/Negative	السودان	16
17	Syria	—	—	—	—	—	—	C	مستقر / Stable	سوريا	17

1-1-1 مؤشرات التقييم السيادي

شهد وضع الدول العربية في مؤشرات التقييم الائتماني السيادي استقراراً خلال العام 2021، وذلك محصلة للتحسن الذي شهده الاقتصاد العربي بالإضافة لما شهدته المنطقة من تغيرات سياسية، وتحسن الوضع الوبائي وانحساره، وفيما يلي أبرز تلك التغيرات:

على صعيد الدول المشمولة بالتقييم السيادي:

- حازت 8 دول عربية فقط هي قطر والكويت والسعودية وسلطنة عمان والأردن والبحرين ومصر ولبنان على تصنيف من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخمس الرئيسية في العالم وهي ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتليجينس وآي إتش إس.
- 5 دول عربية هي الجزائر وليبيا واليمن والسودان وسوريا لم يتم تصنيفها إلا من قبل وكالة آي إتش إس فقط.
- 5 دول عربية لم تصنف سيادياً من قبل الوكالات الخمس وهي موريتانيا وجزر القمر وجيبوتي والصومال وفلسطين.
- توجد درجة عالية من الاتساق فيما بين التصنيفات السيادية للدول العربية وفق الوكالات الخمس.

على صعيد التغيرات التي طرأت على التقييم السيادي:

- استقر وضع الدول العربية في التصنيفات الائتمانية السيادية لوكالات التصنيف الائتماني الخمس الرئيسية في العالم وهي ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتليجينس واي إتش إس، فيما عدا 5 دول شهدت تراجعا في تصنيفها عام 2021 مقارنة بالعام 2020.
- حازت كل من الإمارات وقطر والكويت والسعودية على تصنيف A بدرجاته المختلفة والذي يمثل تقييماً سيادياً مرتفعاً يعكس وضعا ائتمانيا أكثر أماناً خلال عامي 2020 و 2021 .
- حصلت 6 دول هي سلطنة عمان والأردن والبحرين ومصر والمغرب والجزائر على تصنيف بمستوى B بدرجاته المختلفة أي ما بين تقييم سيادي ذي مخاطر ائتمانية متوسطة إلى مرتفعة من قبل غالبية الوكالات العالمية خلال عامي 2020 و 2021.
- تراوح تصنيف تونس والعراق بين B و C بدرجاتها المختلفة أي ما بين مستوى مخاطر ائتمانية مرتفعة ومخاطر ائتمانية مرتفعة جدا وفقا لوكالتي فيتش وموديز خلال عامي 2020 و2021.
- حازت كل من الجزائر وليبيا واليمن والسودان وسوريا على تصنيف وكالة آي إتش إس فقط وتراوح تصنيفها ما بين B و C خلال عامي 2020 و 2021.
- تم تصنيف 5 دول في المستوى C بدرجاته المختلفة خلال عام 2021.

المصدر : وكالات التصنيف الائتماني العالمية

استقرار

وضع الدول العربية في التصنيفات الائتمانية السيادية للوكالات الخمس مع تراجع 5 دول خلال عام 2021

4 دول

الإمارات والكويت وقطر والسعودية حافظت على تصنيف سيادي مرتفع بمستوى A بدرجاته المختلفة

Sovereign Ratings	تصنيف وكالة موديز Moody's Rating	تصنيف وكالة ستاندرد اند بورز S&P Rating	تصنيف وكالة فيتش Fitch Rating	تصنيف آي اتش اس ماركت IHS Markit Rating	تصنيف كابيتال انتليجنس CI Ratings	التصنيفات السيادية
Minimal Credit Risk	Aaa	AAA	AAA	AAA	AAA	الحد الأدنى من مخاطر الائتمان
	Aa1	AA+	AA+	AA+	AA+	
Very Low Credit Risk	Aa2	AA	AA	AA	AA	مخاطر ائتمانية منخفضة جدا
	Aa3	AA-	AA-	AA-	AA-	
	A1	A+	A+	A+	A+	
Low Credit Risk	A2	A	A	A	A	مخاطر ائتمانية منخفضة
	A3	A-	A-	A-	A-	
	Baa1	BBB+	BBB+	BBB+	BBB+	
Moderate Credit Risk	Baa2	BBB	BBB	BBB	BBB	مخاطر ائتمانية متوسطة
	Baa3	BBB-	BBB-	BBB-	BBB-	
	Ba1	BB+	BB+	BB+	BB+	
Substantial Credit Risk	Ba2	BB	BB	BB	BB	مخاطر ائتمانية أساسية
	B3a	BB-	BB-	BB-	BB-	
	B1	B+	B+	B+	B+	
High Credit Risk	B2	B	B	B	B	مخاطر ائتمانية مرتفعة
	B3	B-	B-	B-	B-	
	Caa1	CCC+	CCC+	CCC+	CCC+	
Very High Credit Risk	Caa2	CCC	CCC	CCC	CCC	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
	Caa3	CCC-	CCC-	CCC-	CCC-	
	Ca	CC	CC	CC	CC	
Maybe in or Near Default	C	C	C	C	C	قريب من التخلف عن السداد
Default	D	D	D	D	D	متخلف عن السداد

Source: International Credit Rating Agencies

3. التصنيف السيادي للدول العربية لسنة 2022 من طرف أهم الوكالات:

التقييمات السيادية للدول العربية من قبل أهم الوكالات العالمية بنهاية ديسمبر 2022

Sovereign Ratings of Arab Countries by the Most Importanat International Agencies, December 2022

Ranking	Country	ستاندرد آند بورز Standard & Poor's		موديز Moody's	فيتش Fitch		كابيتال انتليجنس Capital Intelligence		الدولة	الترتيب
		التقييم السيادي Sovereign Rating	النظرة المستقبلية Outlook	التقييم السيادي Sovereign Rating	التقييم السيادي Sovereign Rating	النظرة المستقبلية Outlook	التقييم السيادي Sovereign Rating	النظرة المستقبلية Outlook		
1	Qatar	AA	Stable / مستقر	Aa3	AA-	Stable / مستقر	AA-	Stable / مستقر	قطر	1
2	UAE	—	—	Aa2	AA-	Stable / مستقر	AA-	Stable / مستقر	الإمارات	2
3	Kuwait	A+	Stable / مستقر	A1	AA-	Stable / مستقر	A+	Stable / مستقر	الكويت	3
4	Saudi Arabia	A-	Positive/إيجابي	A1	A	Positive/إيجابي	A+	Stable / مستقر	السعودية	4
5	Morocco	BBB-	Negative/سلبي	Ba1	BB+	Stable / مستقر	—	—	المغرب	5
6	Oman	BB	Stable / مستقر	Ba3	BB	Stable / مستقر	BB	Stable / مستقر	سلطنة عمان	6
7	Jordan	B+	Stable / مستقر	B1	BB-	Negative/سلبي	B+	Positive/إيجابي	الأردن	7
8	Bahrain	B+	Positive /إيجابي	B2	B+	Stable / مستقر	B+	Stable / مستقر	البحرين	8
9	Egypt	B	Stable / مستقر	B2	B+	Negative/سلبي	B+	Stable / مستقر	مصر	9
10	Iraq	B-	Stable / مستقر	Caa1	B-	Stable / مستقر	—	—	العراق	10
11	Tunisia	—	—	Caa1	CCC+	—	—	—	تونس	11
12	Lebanon	SD	—	C	C	—	—	—	لبنان	12

شهدت الدول العربية استقرارا نسبياً في تقييمها السيادي الصادر عن وكالات التصنيف الائتماني العالمية خلال العام 2022، رغم تصاعد حدة التوترات السياسية والاقتصادية في العديد من مناطق العالم، وذلك بفضل تطورات وعوامل إقليمية عديدة في مقدمتها استمرار الارتفاع الكبير في أسعار النفط بمعدل يزيد على 41% مقارنة بعام 2021، والهدوء النسبي الذي شهدته العديد من بؤر النزاع والتوتر في المنطقة.

الدول المشمولة بالتقييم السيادي:

- حازت 7 دول عربية فقط هي: قطر والكويت والسعودية وسلطنة عمان والأردن والبحرين ومصر على تصنيف من قبل وكالات التصنيف الائتماني الأربعة الرئيسية في العالم وهي ستاندرد آند بورز وموديز وفيتش وكابيتال انتليجينس .
- صنفت كل من الإمارات والمغرب والعراق ولبنان من قبل ثلاث وكالات، بينما صنفت تونس من وكالتي موديز وفيتش فقط خلال عام 2022.
- 9 دول عربية هي الجزائر وليبيا واليمن والسودان وسوريا وفلسطين والصومال وموريتانيا وجيبوتي لم يتم تصنيفها من قبل أي من الوكالات الأربعة حتى عام 2022 .
- توجد درجة عالية من الاتساق فيما بين التصنيفات السيادية للدول العربية وفق الوكالات الأربعة.

التغيرات التي طرأت على التقييم السيادي:

- استقر متوسط تصنيف الدول العربية في التصنيفات الائتمانية السيادية للوكالات الأربعة بين عامي 2021 و2022، مع تحسن تصنيف قطر وسلطنة عمان وفق وكالة ستاندرد آند بورز وتراجع تصنيف الكويت وتونس وفق وكالة فيتش بنهاية عام 2022.
- حازت كل من الإمارات وقطر والكويت والسعودية على تصنيف A بدرجاته المختلفة، والذي يمثل تقييماً سيادياً مرتفعاً خلال عامي 2021 و2022.
- خلال عامي 2021 و2022، صُنفت المغرب وسلطنة عمان والبحرين والأردن ومصر في مستوى B بدرجاته المختلفة وفقاً لغالبية الوكالات.
- تراوح تصنيف العراق بين B و C وفقاً لوكالات فيتش وستاندرد آند بورز وموديز خلال عامي 2021 و 2022.

استقرار

غالبية التصنيفات السيادية للدول العربية خلال عام 2022 وفق الوكالات الأربع الرئيسية في العالم

تحسن

تصنيف قطر وسلطنة عمان وفق وكالة ستاندرد آند بورز وتراجع تصنيف الكويت وتونس وفق وكالة فيتش بنهاية عام 2022

Sovereign Ratings	تصنيف وكالة موديز Moody's Rating	تصنيف وكالة ستاندرد اند بورز S&P Rating	تصنيف وكالة فيتش Fitch Rating	تصنيف أي اتش اس ماركت IHS Markit Rating	تصنيف كابيتال انتليجنس CI Ratings	التصنيفات السيادية
Minimal Credit Risk	Aaa	AAA	AAA	AAA	AAA	الحد الأدنى من مخاطر الائتمان
Very Low Credit Risk	Aa1	AA+	AA+	AA+	AA+	مخاطر ائتمانية منخفضة جدا
	Aa2	AA	AA	AA	AA	
	Aa3	AA-	AA-	AA-	AA-	
Low Credit Risk	A1	A+	A+	A+	A+	مخاطر ائتمانية منخفضة
	A2	A	A	A	A	
	A3	A-	A-	A-	A-	
Moderate Credit Risk	Baa1	BBB+	BBB+	BBB+	BBB+	مخاطر ائتمانية متوسطة
	Baa2	BBB	BBB	BBB	BBB	
	Baa3	BBB-	BBB-	BBB-	BBB-	
Substantial Credit Risk	Ba1	BB+	BB+	BB+	BB+	مخاطر ائتمانية أساسية
	Ba2	BB	BB	BB	BB	
	B3a	BB-	BB-	BB-	BB-	
High Credit Risk	B1	B+	B+	B+	B+	مخاطر ائتمانية مرتفعة
	B2	B	B	B	B	
	B3	B-	B-	B-	B-	
Very High Credit Risk	Caa1	CCC+	CCC+	CCC+	CCC+	مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا
	Caa2	CCC	CCC	CCC	CCC	
	Caa3	CCC-	CCC-	CCC-	CCC-	
Maybe in or Near Default	Ca	CC	CC	CC	CC	قريب من التخلف عن السداد
	C	C	C	C	C	
Default	D	D	D	D	D	متخلف عن السداد

Source: International Credit Rating Agencies

المصدر : وكالات التصنيف الائتماني العالمية

محاضرة رقم 05: مؤشر العولمة كوف

Globalisation Index
Indice de Mondialisation

https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html

تعريف العولمة :

هي التكامل و الترابط الإقتصادي المتزايد بين الإقتصاديات الوطنية و الإقليمية و المحلية في جميع أنحاء العالم من خلال تكثيف حركة انتقال السلع و الخدمات و رأس المال و التفاعل بين الإقتصاديات؛

عرف " البنك الدولي" العولمة على أنها الاندماج المتنامي في الاقتصادات والمجتمعات عبر العالم. ويقدم موقع الاقتصاد الكندي تعريفا للعولمة بأنها مصطلح يصفها بالحركية المتزايدة للسلع والخدمات والعمل و رأس المال عبر العالم . وعلى الرغم من أن العولمة ليست تطور جديد، فإن سرعتها قد ازدادت مع التقدم في التقنيات الجديدة وعلى وجه الخصوص في نطاق الاتصالات .

تعريف الجهة المصدرة للعولمة :

العولمة : تزيل الحدود الوطنية للدول و تتكامل من خلالها الإقتصاديات الوطنية مع دول متعددة ، و تتداخل فيها الحضارات و الثقافات و القيم الوطنية مع القيم العالمية وانتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بكل سهولة ، و توفر العولمة المعلومات بشكل سريع و دقيق من خلال التكنولوجيا الرقمية و الذكاء الصناعي .

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر :

معهد ETH ZURICG المعهد السويسري للأبحاث الإقتصادية KOF Swiss Economic Institute :

تأسس في 16 ماي 1939 . هو جامعة أبحاث عامة في مدينة زيورخ ، سويسرا . تأسست من قبل الحكومة الفيدرالية السويسرية في عام 1854 بمهمة معلنة لتعليم المهندسين والعلماء ، وتركز المدرسة بشكل أساسي على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات . مثل شقيقتها مؤسسة EPFL ، فهي جزء من مجال المعاهد الفيدرالية السويسرية للتكنولوجيا ، جزء من الإدارة الفيدرالية السويسرية للشؤون الاقتصادية والتعليم والبحث

بدأ بدراسات مختلف الشركات و قام بتطوير مجال أبحاثه بعد نهاية الحرب الباردة . ينظم معهد اجتماعات شهرية تضم قادة الأعمال لمناقشة الوضع الإقتصادي .

في إصدار 2022 من *تصنيفات جامعة QS العالمية* ، احتلت ETH Zurich المرتبة الثامنة في العالم ، مما جعلها رابع أفضل جامعة أوروبية بعد جامعة أكسفورد وجامعة كامبريدج وإمبريال كوليدج لندن . يوجد بها 24500 طالب من أكثر من 120 دولة ، منهم 4460 يسعون للحصول على درجة الدكتوراه . و تخرج منها 22من الحائزين على جائزة نوبل و جوائز أخرى.

تعريف مؤشر العولمة :

هو مؤشر سنوي يقيس البعد الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي للعولمة ، يتم به رصد التغيرات في مستوى العولمة في مختلف الدول لفترات تبدأ من 1970 .

المؤشرات المركبة لقياس ظاهرة العولمة :

1. مؤشر مكركب بحوث السوق العالمي WMRC يعد هذا المؤشر أولى المحاولات لإيجاد مؤشر مركب للعولمة في 2001 ، و تقوم فكرته على معيارين هما المعايير الإقتصادية القديمة و المعايير الإقتصادية الجديدة .
2. مؤشر كيرني لقياس العولمة ATK/FF يقدم دليل شامل للعولمة في كل بلد من حيث درجة الإندماج الإقتصادي و المتغيرات المشكلة له .
3. مؤشر ماسترخيت للعولمة CSGR هو أكثر المؤشرات شمولية حيث حاول معالجة الفجوات في المؤشرات السابقة من خلال إدماج التنمية البشرية بالإضافة إلى تحقيق التوازن و التغطية الواسعة ، و السعي للوصول إلى مصادر متنوعة للبيانات للرفع من جودة النتائج .
4. مؤشر مركز دراسة العولمة و الإقليمية .

منهجية إعداد المؤشر :

هو مؤشر مركب يقيس العولمة على طول البعد الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي لكل دولة في العالم تقريبا على

يتكون المؤشر من 3 أبعاد هي الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي ؛ حيث أن العولمة الإقتصادية تنقسم إلى عولمة تجارية و مالية . أما العولمة الإجتماعية تنقسم إلى عولمة العلاقات بين الأفراد و المعلومات الثقافية .

يسعى هذا المؤشر المركب لتقييم التدفقات الإقتصادية الحالية و توضيح القيود الإقتصادية و البيانات الخاصة بالمعلومات و الإتصال الشخصي للبيانات الاجتماعية. بشكل عام يعتمد المؤشر على 43 مؤشرا مختلفا تم تجميعها في أبعاد مختلفة و المؤشر العام من خلال نشر إجمالي 27 مؤشر مختلف.

و تقوم منهجية المؤشر على تعريف العولمة على أنها عملية خلق ترابط شبكي و تداخلات اقتصادية و اجتماعية وسياسية بين الدول و الأطراف الفاعلة و التي تعكس درجة عولمة الدولة المعنية .

ترتكز منهجيته على تسيير و تسليم الترابط و التكامل بين الدول عن طريق مجموعة من التدفقات منها :

- تدفق الأفراد و الموارد البشرية
- تدفق المعلومات
- تدفق الأفكار و الفرص و رأس المال و المشروعات .

مقياس مؤشر العولمة KOF

مقياس مؤشر العولمة KOF من 1 أقل عولمة إلى 100 الأكثر عولمة، و القياس يبدأ من عام 1970 إلى 2022 و يتم تحديث البيانات كل عام و إضافة عام إضافي، يتم استخدامه لرصد التغيرات في مستوى العولمة في مختلف البلدان على مدى فترات طويلة من الزمن، مؤشر العولمة الحالي KOF متاح ل 190 دولة تم تصميمه بواسطة **اكسل ديريهر AxeL/Dreher** في المعهد الاقتصادي السويسري konjurtur forshungsste و نشر لأول مرة في عام 2002 و تم تحديثه بالكامل في 2018 تضمن متغيرات إضافية والتميز بين الأمر الواقع وبحكم القانون بالنسبة للمؤشر ككل وكذلك داخل المكونات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

طريقة حساب مؤشر KOF للعولمة :

يعتبر مؤشر KOF من أفضل المؤشرات لقياس العولمة ، ويعود ذلك لشموليته ، ودقته في التعامل مع البيانات لتقديم المعلومات ، و يعتمد في قياسه لهذه الظاهرة على ثلاثة متغيرات رئيسية ، ويتفرع من هذه المتغيرات الرئيسية عدد من المتغيرات الفرعية على النحو التالي في طريقته الاصلية:

اولا: المتغيرات الاقتصادية ووزنها الكلي37% من المؤشر الكلي للعولمة ، وينقسم هذا المتغير الى متغيرين رئيسيين:

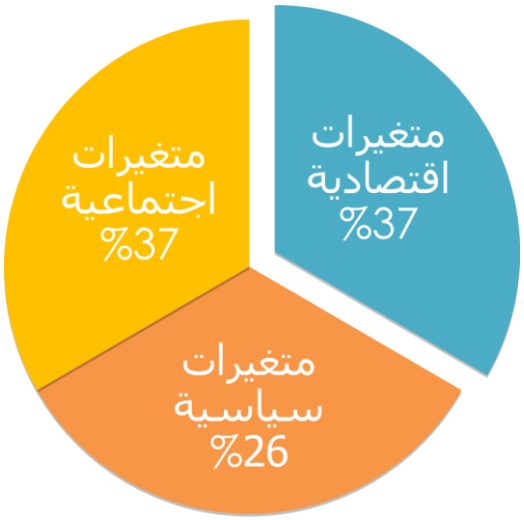

أ-الدفق الفعلي50:%

1-حجم التجارة الخارجية نسبة للناتج المحلي الاجمالي.21%

2-حجم الاستثمار الاجنبي المباشر.28%

3-حجم المحافظ الاستثمارية.24%

4-مدفوعات الدخل.27%

ب-القيود50:%

1-تعرفة جمركية.27%

-2قيود غير معلنة.24%

-3ضرائب.26%

-4قيود على حركة رأسمال.23.%

ثانيا: المتغيرات الاجتماعية37:%

وتنقسم الى ثلاثة متغيرات فرعية:

أ-بينات الاتصال الفردي34:%

1-عدد المكالمات الدولية 24.%

2-رسائل دولية 25.%

3-سياحة دولية 26.%

4-السكان الاجانب 21%

ب--تدفق البيانات34:%

1-استخدام الانترنت 33.%

2-التلفزيون والفضائيات 36.%

3-التجارة في الصحف 32.%

ج-التقارب الثقافي 31:%

1-عدد مطاعم ماكدونالد 44.%

2-عدد فروع ايكا 45.%

2-التجارة في الكتب11.%

ثالثا: المتغيرات السياسية26:%

1-عدد السفارات28.%

2-عضوية المنظمات28.%

3-عدد المعاهدات والاتفاقيات.25.%

4-المشاركة في حفظ السلام 22.%

تعديل و تطوير مؤشر KOF :

تقدم المراجعة الثانية لمؤشر العولمة .KOF فهرسًا يسمح بالتجميع المرن لأبعاد وخصائص العولمة المختلفة .تميز النسخة المنقحة من مؤشر العولمة KOF بين العولمة الواقعية والقانونية .في حين أن العولمة الفعلية تقيس التدفقات والأنشطة الدولية الفعلية ، فإن العولمة القانونية تقيس السياسات والظروف التي تمكن من حيث المبدأ من التدفقات والأنشطة وتيسرها وتعززها توضح ، على سبيل المثال ، أن قرار استخدام مقاييس فعلية أو قانونية للانفتاح المالي يؤدي إلى نتائج مختلفة بشكل منهجي في العلاقة بين الانفتاح المالي والنمو الاقتصادي.

ترتيب أفضل 50 دولة في مؤشر العولمة kof

ترتيب	الدولة	المؤشر	ترتيب	الدولة	المؤشر
1	سويسرا	90.61	26	كرواتيا	81.04
2	هولندا	90.48	27	بولندا	80.83
3	بلجيكا	90.09	28	ماليزيا	80.79
4	السويد	89.2	29	مالطا	80.76
5	المملكة المتحدة	88.58	30	استراليا	80
6	ألمانيا	88.44	31	سلوفينيا	79.7
7	النمسا	88.36	32	قبرص	79.54
8	الدنمارك	87.86	33	رومانيا	97.4
9	فنلندا	87.22	34	بلغاريا	79.04
10	فرنسا	86.94	35	صربيا	78.36
11	ايرلندا	85.82	36	كوريا الجمهورية	78.08
12	لوكسمبروغ	85.37	37	لاتفيا	76.79
13	اسبانيا	88.18	38	الامارات العربية المتحدة	76.36
14	الجمهورية التشيكية	84.85	39	إسرائيل	76.2
15	البرتغال	84.79	40	شيلي	75.9
16	النرويج	84.75	41	اليابان	75.36
17	هنغاريا	83.84	42	نيوزيلندا	75.36
18	كندا	83.72	43	دولة قطر	73.22
19	اليونان	83.25	44	أوكرانيا	72.98
20	سنغفورة	83.25	45	أوروغواي	72.92
21	جمهورية سلوفاكيا	83.2	46	تايلاند	72.67
22	إيطاليا	82.56	47	الأردن	71.43
23	استونيا	82.21	48	الاتحاد الروسي	71.36
24	الولايات المتحدة	81.32	49	موريشيون	71.34
25	ليتوانيا	81.28	50	المكسيك	71.21

ترتيب الدول العربية وفق مؤشر العولمة KOF

الرتبة عربيا	الدولة	الرتبة عالميا	المؤشر	الترتبة عربيا	الدولة	الرتبة عالميا	المؤشر
1	الامارات العربية المتحدة	38	76.35	12	جيبوتي	105	56.56
2	قطر	43	73.22	13	ليبيا	109	55.25
3	الأردن	47	71.43	14	الجزائر	113	54.87
4	المغرب	55	70.11	15	ايران	120	54.17
5	الكويت	56	69.58	16	موريتانيا	141	50.71
6	البحرين	62	68.32	17	اليمن	150	49.20
7	لبنان	63	68.31	18	سوريا	160	46.68
8	السعودية	69	66.80	19	السودان	161	46.52
9	مصر	71	66.09	20	العراق	177	43.98
10	تونس	73	68.49	21	فلسطين	193	38.45
11	عمان	91	61.21	22	الصومال	195	31.14

تصنيف الجزائر حسب مؤشر العولمة KOF

صنف تقرير منهج كوف للعولمة لسنة 2022 الجزائر في المركز 113 بالنسبة للمؤشر العام للعولمة بين 190 دولة شملها التصنيف ب 54.87 درجة وقدا حلت في المرتبة 54 في مؤشر العولمة السياسية بدرجة 97.99 في حين حلت في المرتبة 151 بدرجتها 48.9 في مؤشر العولمة الاجتماعية و في المركز 175 بدرجة 34.65 في مؤشر العولمة الاقتصادية،وجاءت في المركز 134 بدرجة 48 في العولمة بحكم أمر الواقع و في المركز 104 بدرجة 61 في العولمة بحكم القانون، أما عربيا حلت الجزائر حسب المؤشر في المركز 14.

— Index - De facto — Index - De jure

Algeria	Globalisation Index	De facto
Algeria	Globalisation Index	De jure

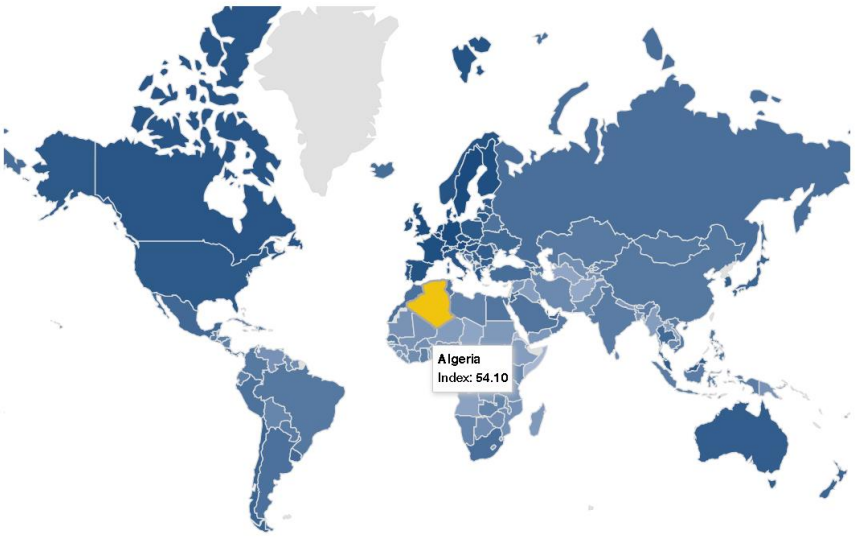

محاضرة رقم 06: مؤشر الحرية الإقتصادية (معهد هيرتاج)

Economic Freedom Index
Indice de la Liberté Economique
https://www.heritage.org/index

تعريف الحرية الإقتصادية :

الحرية الاقتصادية هي حق أساسي لكل إنسان في التحكم في عمله وممتلكاته .في المجتمع الحر اقتصاديًا ، يتمتع الأفراد بحرية العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بأي طريقة يحلو لهم .في المجتمعات الحرة اقتصاديًا ، تسمح الحكومات للعمالة ورأس المال والسلع بالتحرك بحرية ، والامتناع عن إكراه أو تقييد الحرية بما يتجاوز الحد الضروري لحماية الحرية نفسها والحفاظ عليها.

فوائد الحرية الاقتصادية:

الحرية الاقتصادية تجلب المزيد من الازدهار .يوثق مؤشر الحرية الاقتصادية العلاقة الإيجابية بين الحرية الاقتصادية ومجموعة متنوعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية .ترتبط مُثُل الحرية الاقتصادية ارتباطًا وثيقًا بالمجتمعات الأكثر صحة ، والبيئات النظيفة ، وزيادة نصيب الفرد من الثروة ، والتنمية البشرية ، والديمقراطية ، والقضاء على الفقر.

يعد مؤشر الحرية الاقتصادية أداة مفيدة لمجموعة متنوعة من الجماهير ، بما في ذلك الأكاديميين وصناع السياسات والصحفيين والطلاب والمعلمين والعاملين في مجال الأعمال والتمويل .يعتبر المؤشر أداة موضوعية ممتازة لتحليل 178اقتصادًا في جميع أنحاء العالم، وكل صفحة دولة هي مصدر لتحليل متعمق للتطورات السياسية والاقتصادية للبلد .توفر الحريات الاقتصادية الـ 12 والبيانات التاريخية المصاحبة لها مجموعة شاملة من المبادئ والحقائق لأولئك الذين يرغبون في فهم أساسيات النمو الاقتصادي والازدهار.

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر : Heritage Foundation / Wall Street Journal

مؤشر الحرية الاقتصادية تصدره مؤسسة تعليمية غير حكومية (معهد التراث الأمريكي) تدعى :

Héritage fondation هي مؤسسة فكرية أمريكية محافظة مقرها واشنطن تتمثل بتأثير كبير في صنع السياسة الأمريكية ، تأسست في 1973/02/16 شعارها القيادة لأمريكا ، رئيسها كاي كولز جيمس . بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت) رئيسها الحالي يدعى كيفن روبارتس

تعريف مؤشر الحرية الإقتصادية :

هو مؤشر سنوي صدر سنة 1995 يعمل على قياس و تقييم أربعة جوانب أساسية من جوانب البيئة الإقتصادية التي تمثل موضع عمل سياسات الحكومات على مستوى العالم (سيادة القانون ، حجم الحكومة و الإنفتاح الإقتصادي و الكفاءة التنظيمية) . و يتسم هذا المؤشر باعتماده الأساسي على قياس مؤشرات كمية الطابع في مختلف المجالات الإقتصادية التي تقوم بتقييمها ؛ وهو ما يكسبه موضوعية أعلى كآداة لتتبع الآداء و للمقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول .

منهجية إعداد المؤشر :

يتم على أساس 12 عامل مجتمعة في المجالات الأربعة و هي كالآتي :

- **سيادة القانون Rule Of Law**

(حقوق الملكية ، نزاهة الحكومة ، الفعالية القضائية)

- **حجم الحكومة Government Size**

(الإنفاق الحكومي ، العبء الضريبي ، الصحة المالية)

- **الكفاءة التنظيمية Regulatory Efficiency**

(حرية الأعمال ، حرية العمل ، السياسة النقدية)

- **انفتاح السوق Market Openness**

(حرية التجارة ، حرية الإستثمار ، السياسة المالية)

يصنف المؤشر درجة حرية الدول باحتساب النقاط و مقياس من 0 إلى 100 ؛ و يتم الحصول على الدرجة الكلية من خلال حساب متوسط هذه الحريات 12 و إعطاء كل منها وزنا متساوي ، و تكون تصنيفات الدول كالآتي :

- دول ذات اقتصاد حر : إذا كانت نقطة المؤشر بين 100 و 80
- دول ذات اقتصاد حر جزئيا : إذا كانت قيمة المؤشر بين 70 و 79.9
- دول ذات اقتصاد حر معتدل : إذا كانت قيمة المؤشر بين 60 و 69.9
- دول ذات اقتصاد حر جزئيا : إذا كانت قيمة المؤشر بين 50 و 59.9
- دول ذات اقتصاد منغلق : إذا كانت قيمة المؤشر بين 49.4 و 0

تشير إلى أن هذا المؤشر يعتمد في منهجيته على بيانات ذات طابع كمي ، و هذا ما يكسبه صفة الموضوعية و البعد عن تحيزات منهجيات القائمة على الإستبيانات.

تصنيف الدول عامليا وفق مؤشر الحرية الاقتصادية:

تصنيف الدول حسب مؤشر الحرية الإقتصادية لسنة 2021 (178دولة)
درجة 3/ 53 دولة
60-69.9 Moderately Free
39 Spain 69.9
40 Bahrain 69.9
41 Poland 69.7
42 Thailand 69.7
43 Romania 69.5
44 Uruguay 69.3
45 Jamaica 69.0
46 North Macedonia 68.6
47 Rwanda 68.3
48 Slovenia 68.3
49 Colombia 68.1
50 Peru 67.7
51 Botswana 67.6
52 Portugal 67.5
53 Saint Lucia 67.5
54 Serbia 67.2
55 Hungary 67.2
56 Indonesia 66.9
57 Brunei Darussalam 66.6
58 Kosovo 66.5
59 St. Vincent & Grenadines 66.3
60 Seychelles 66.3
61 Slovakia 66.3
62 Panama 66.2
63 Saudi Arabia 66.0
64 France 65.7
65 Mexico 65.5
66 Albania 65.2
67 Barbados 65.0
68 Italy 64.9
69 Jordan 64.6
70 Bahamas 64.6
71 Oman 64.6
72 Costa Rica 64.2
73 Philippines 64.1
74 Kuwait 64.1
75 Guatemala 64.0
76 Turkey 64.0
77 Cabo Verde 63.8
78 Kyrgyz Republic 63.7
79 Croatia 63.6
80 Montenegro 63.4
81 Morocco 63.3
82 Bosnia and Herzegovina 62.9
83 Namibia 62.6
84 Paraguay 62.6
85 Moldova 62.5
86 Mongolia 62.4
87 Fiji 62.2
88 Dominican Republic 62.1
89 Samoa 61.9
90 Vietnam 61.7
91 Côte d'Ivoire 61.7
92 Russia 61.5
93 Tanzania 61.3
94 El Salvador 61.0
95 Belarus 61.0
96 Greece 60.9
97 Vanuatu 60.5

تصنيف الدول حسب مؤشر الحرية الإقتصادية لسنة 2021 (178دولة)
درجة 4 / 63 دولة
50-59.9 Mostly Unfree
98 Honduras 59.8
99 South Africa 59.7
100 Benin 59.6
101 Ghana 59.2
102 Trinidad and Tobago 59.0
103 Papua New Guinea 58.9
104 Gambia 58.8
105 Nigeria 58.7
106 Uganda 58.6
107 China 58.4
108 Uzbekistan 58.3
109 Bhutan 58.3
110 Gabon 58.1
111 Senegal 58.0
112 Madagascar 57.7
113 Togo 57.5
114 Belize 57.5
115 Tonga 57.5
116 Guyana 57.4
117 Niger 57.3
118 Cambodia 57.3
119 Tunisia 56.6
120 Bangladesh 56.5
121 India 56.5
122 Solomon Islands 56.5
123 Guinea 56.5
124 Burkina Faso 56.5
125 Nicaragua 56.3
126 Djibouti 56.2
127 Ukraine 56.2
128 Mauritania 56.1
129 São Tomé and Príncipe 55.9
130 Egypt 55.7
131 Sri Lanka 55.7
132 Comoros 55.7
133 Mali 55.6
134 Tajikistan 55.2
135 Burma 55.2
136 Maldives 55.2
137 Eswatini 55.1
138 Kenya 54.9
139 Guinea-Bissau 54.9
140 Angola 54.2
141 Laos 53.9
142 Lesotho 53.5
143 Brazil 53.4
144 Cameroon 53.4
145 Malawi 53.0
146 Afghanistan 53.0
147 Dominica 53.0
148 Argentina 52.7
149 Ecuador 52.4
150 Sierra Leone 51.7
151 Ethiopia 51.7
152 Pakistan 51.7
153 Mozambique 51.6
154 Lebanon 51.4
155 Haiti 50.8
156 Congo, Rep. 50.7
157 Nepal 50.7
158 Chad 50.4
159 Zambia 50.4
160 Micronesia 50.4

تصنيف الدول حسب مؤشر الحرية الإقتصادية لسنة 2021 (178دولة)

درجة 05/ 18 دولة

0-49.9 Repressed

161	Burundi	49.9
162	Algeria	49.7
163	Equatorial Guinea	49.2
164	Liberia	49.2
165	Congo, Dem. Rep.	49.0
166	Central African Republic	48.8
167	Turkmenistan	47.4
168	Iran	47.2
169	Suriname	46.4

170	Timor-Leste	44.7
171	Kiribati	44.4
172	Bolivia	42.7
173	Eritrea	42.3
174	Zimbabwe	39.5
175	Sudan	39.1
176	Cuba	28.1
177	Venezuela	24.7
178	Korea, North	5.2

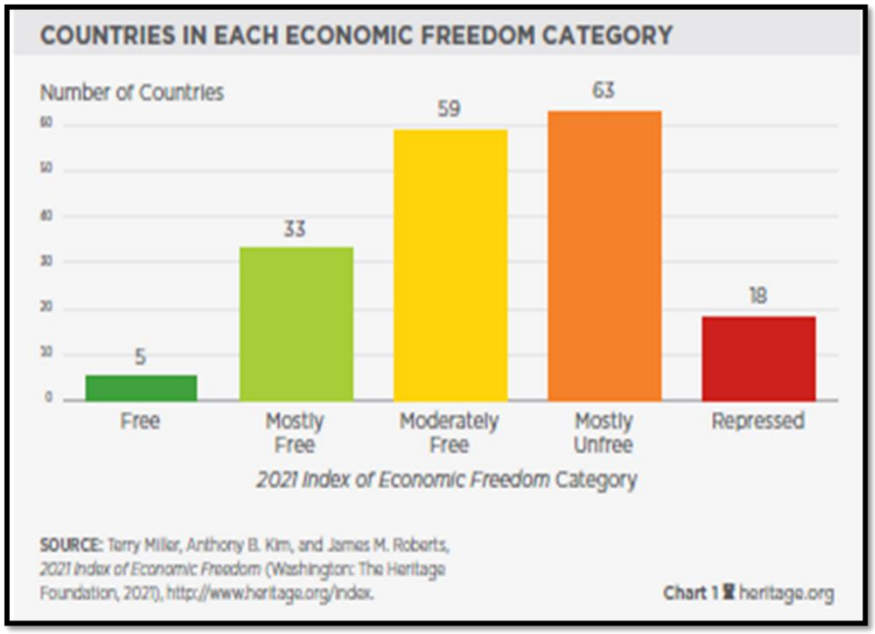

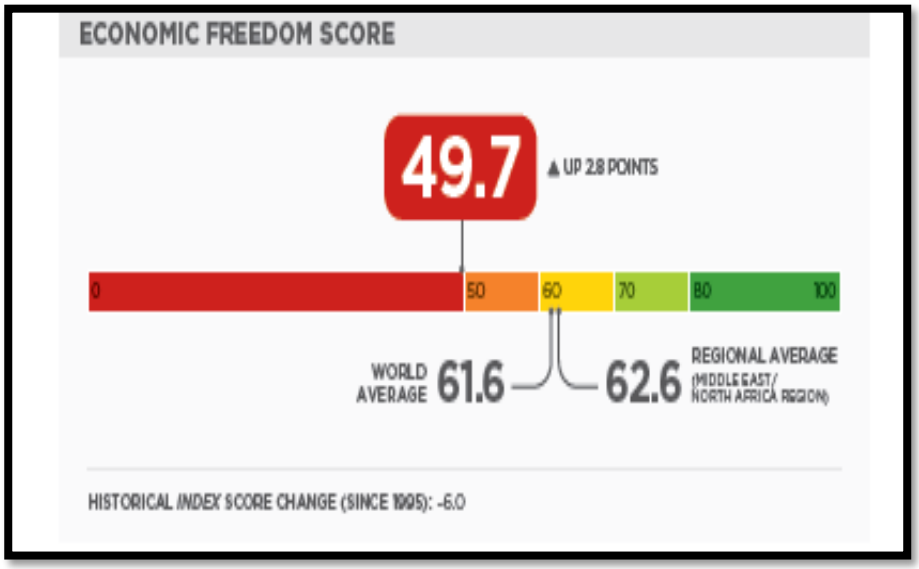

تصنيف الدول العربية:

حلّت هذا العام دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول عربياً، حيث جمّعت 76.9 نقطة على المؤشر من أصل 100، بينما تبعتها قطر في المركز الثاني على القائمة عربياً بمجموع بلغ 72.0 نقطة. ويصنّف المؤشر درجة ب."ين 70 و79.9 نقطة على أنها "حرة غالباً

وعلى التصنيف العالمي، جاءت كل من الإمارات وقطر في المراكز الـ14 والـ31 على التوالي .

أما على النطاق العالمي، فقد حازت سنغافورة على المركز الأول بمجموع بلغ 89.7 نقطة، لتتبعها نيوزلندا عند 83.9 نقطة. ويصنّف المؤشر درجة بين 80 و100 نقطة على أنها حرة كلياً .

تصنيف الجزائر

- يحتل الاقتصاد الجزائري المرتبة 162 في تصنيف الدول ذات الإقتصاد الأكثر حرية في مؤشر 2021 بزيادة 2.8 نقطة بسبب التحسن في الوضع المالي للبلاد
- تحتل المرتبة 13 من بين 14 دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهذا أقل من متوسط الإقليمي والعالمي.
- النتيجة في هذا العام لا يزال الاقتصاد مكبوتا .
- لوضع البلاد على مزيد من الحرية الإقتصادية ، تحتاج الجزائر لتعزيز النظام القضائي ، الإنفتاح الأكبر والحرية المالية مما يؤدي الى تحسين مناخ الإستثمار.

تصنيف الجزائر حسب مؤشر الحرية الإقتصادية لسنة 2021 (178دولة)

Overall Score	Change from 2020	Property Rights	Judicial Effectiveness	Government Integrity	Tax Burden	Government Spending	Fiscal Health	Business Freedom	Labor Freedom	Monetary Freedom	Trade Freedom	Investment Freedom	Financial Freedom
تغير من 2020	حقوق الملكية	الفاعلية القضائية	نزاهة الحكومة	عبء ضريبي	مصاريف الحكومة	الصحة المالية	التجارة الحرة	اعمال حرة	الحرية النقدية	حرية التجارة	حرية الإستثمار	حرية التمويل	
162	13	Algeria	49.7	2.8	34.0	41.6	32.7	67.2	55.4	49.1	63.5	51.3	84.3	57.4	30.0	30.0

محاضرة رقم 07: مؤشر التنافسية العالمية

Global Competitiveness Index
Indice de Compétitivité Mondiale

تعريف التنافسية :

هو مصطلح يهدف إلى تحديد أسس و مبادىء و معايير تقيس مدى تنافسية الدول و مستوى الكفاءة و التميز و التطور الذي وصلت إليه شعوبها في مختلف المجالات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ؛.و بالتالي هي قدرة الدولة على الاستغلال الأمثل لجميع مواردها و سياساتها و مؤسساتها لرفع كفاءة الخدمات المقدمة للأفراد ، و جودة الأعمال بمى يساهم في تحقيق التنمية المستدامة للدولة و جعلها في مركز تنافسي متقدم .

الجهة المسؤولة عن إصدارة المؤشر :

هي المنتدى الإقتصادي العالمي Word Economic Forum

و منظمة دولية مستقلة غير ربحية تأسس في يناير 1971 مقره سويسرا ، يهتم بتطوير العالم عن طريق تشجيع الأعمال و السياسات و النواحي العلمية و كل القادة لأجل تشكيل الأجندة العالمية شعاره هو أنشطة منظمي الأعمال في خدمة المصالح العامة العالمية .

تعريف مؤشر التنافسية العالمية :

هو مؤشر سنوي أول صدور له كان في 1979 ، يقوم بقياس القدرة التنافسية للإقتصاديات و يعتمد على مجموعة من المكونات الجزئية تتركز على 12 متغير ، تتمثل في الأسس التي تقوم عليها التنافسية .

منهجية إعداد المؤشر :

حتى سنة 2017 اعتمد المؤشر في منهجيته على الدعائم الأساسية للتنافسية و المتمثلة في : المؤسسات ، الإبتكار ، بنية الإقتصاد الكلي ، الصحة ، التعليم الأساسي ، التعليم العالي ، التدريب ، كفاءة سوق السلع ، تطوير سوق المال ، الجاهزية التكنولوجية ، حجم السوق ، و مدى تقدم الأعمال .

و قد تم تجميع هذه الدعائم إلى 3 فئات هي : المتطلبات الأساسية ، معززات الكفاءة ، عوامل الإبتكار

و مع بروز تغيرات جديدة في العديد من الإقتصاديات (الثورة الصناعية الرابعة) ، أصدر المنتدى الإقتصادي العالمي في 2018 مؤشر التنافسية العالمي 4 ، الذي يعتمد على 98 مكونا تجتمع في أربعة محاور هي :

- تسيير بيئة الأعمال
- رأس المال البشري

- الأسواق و منظومة الإبتكار

و تندرج كلها في 12 مكونا:

1) المؤسسات و البنية التحتية .
2) الإستعداد التكنولوجي .
3) السياق الإقتصادي الكلي .
4) الصحة .
5) التعليم.
6) المهارات .
7) سوق المنتجات .
8) سوق العمل .
9) النظام المالي .
10) حجم السوق .
11) ديناميكية الأعمال .
12) القدرة على الإبتكاري .

إضافة إلى البيانات الكمية ؛ يستند المؤشر على نتائج المسح السنوي (مسح الرأي التنفيذي) في أكثر من 160 معهد و حوالي 15 ألف من رجال الأعمال لتحديد عوامل اعاقة الأعمال في كل دولة ، إلا أن هذه الطريقة تتعرض لانتقادات كثيرة.

مرتبة الجزائر في المؤشر :

تقرير 2018: كالعادة سويسرا منذ عام 2010 بعد أن أزاحت الولايات المتحدة الأمريكية - بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية منذ عام 2008 وعدم استقرار اقتصادها الكلي- التي حلت ثانيا وسنغافورة ثالثا، أما عربيا جاءت الإمارات المتحدة في المركز 16 وقطر 18 عالميا، وبالنسبة للجزائر فكانت في المركز 87 من مجموع 137 بلدا بنقطة 10/4,07.

تقرير 2019 : المرتبة 89 ضمن 140 دولة، متخلّفة أيضاً عن جاريها تونس (المرتبة 75) والمغرب (87). تقرير سابق لـ "المنتدى الاقتصادي" يحدد أكبر أربع صعوبات تواجه قطاع الأعمال في الجزائر في "البيروقراطية غير الفعالة" و"الفساد" و"صعوبات التمويل" و"عدم استقرار السياسات."

تقرير 2021 : جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول على مســـتوى المنطقة العربية في الترتيب الـ 25 ثم قطر في المركز الـــــ 29 متبوعة بالســـعودية 36 والكويت 46، لتحل دولة اليمن في المركز ما قبل الأخير للتقرير على المستوى العالمي في الترتيب الـ 140. اما الجزائر جاءت في المرتبة 56.

الموقع الإلكتروني للمؤشر : www.weforum.org

محاضرة رقم 08: مؤشر ريادة الأعمال العالمي

Global Entrepreneurship Index

Indice Mondial de L'entrepreneuriat

تعريف ريادة الأعمال : (هندسة المشاريع)

هي عملية تحديد مشروع تجاري و البدء فيه و التركيز عليه و توفير المواد اللازمة له و تحمل المخاطر لتحقيق الربح المالي ، و بالتالي هو تجسيد للفكرة الجديدة و الخوض فيها و المجازفة في تحمل مخاطرها .

يوجد اليوم العديد من المنظمات الداعمة للمقاولين مثل حاضنة الأعمال و هذا الاهتمام المتزايد راجع لدور المقاولاتية في التنمية الإقتصادية .

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر : The Gedi Institute المعهد العالمي لريادة الأعمال و التنمية

هو منظمة بحثية مقرها واشنطن تعمل على تطوير سياسات و توسيع الفرص الإقتصادية للأفراد و المجتمعات و الدول ، و تركز على دراسة العلاقة بين ريادة الأعمال و التنمية الإقتصادية .

تعريف مؤشر ريادة الأعمال العالمي :

هو مؤشر سنوي صدر في 2009 و يعتبر أداة قوية لتحديد سياسات و البرامج الصحيحة لتوسيع النمو الإقتصادي و حلق فرص العمل ، يقيس المؤشر سلامة البيئة التنظيمية للمشاريع و يعتمد على ثلاثة أبعاد هي : المواقف ، القدرات و التطلع .

منهجية إعداد المؤشر :

للمؤشر 3 ركائز أساسية تنقسم إلى 14 متغير رئيسي ، يحتوي كل منها على متغير فردي يتوافق مع جوانب الإقتصادي الكلي و الفرعي .

أ. **أركان ريادة الأعمال :**

- تقصي الإحتمالات المتوفرة
- مهارات البدء بالمشروع
- التعاطي مع الفشل
- بناء شبكة علاقات المشروع
- دعم الشفافية المحيطة للمبادر

ب. **أركان النشاط الريادي :**

- فرصة البدء
- الجاهزية التنفيذية
- الموارد البشرية
- المنافسة

ت. أركان الطموح الريادي :

- السلع و المنتجات الخدمات الجديدة
- تقنيات جديدة
- نسب النمو
- الإنتشار الدولي
- المخاطرة

معلومات أخرى حول المؤشر :

نلاحظ من التغيرات المكونة للمؤشر ما يلي :

- ❖ الإهتمام بمسار المشاريع الجديدة فقط
- ❖ افتقاد الدقة كون أن الاستقصاء يركز على فئة محدودة من رواد الأعمال
- ❖ منهجية المؤشر ترتكز على النسق الوصفي أكثر من النسق التحليلي الكمي و هذا يعني ضعف في مكونات المؤشر ذاته
- ❖ عدم تحديد أوزان المتغيرات يضعف من نتائج المتعلقة بالدول النامية .

تصنيف الدول حسب آخر تقرير2019 :

1- التصنيف الدولي

أ- أمريكا تتصدر مؤشر ريادة الأعمال:

سيطرت قارة أوروبا على ترتيب الدول العشر الأعلى في. مؤشر ريادة الأعمال، بوجود سبع دول أوروبية في القائمة، بالإضافة إلى دولتين من قارة أمريكا الشمالية، هما: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، ودولة من قارة أوقيانوسيا، هي: أستراليا.وتصدرت الولايات المتحدة الأمريكية المؤشر، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 83.6%، فيما جاءت

سويسرا في المركز الثاني في المؤشر بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 80.4%، وحلّت كندا في المركز الثالث، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 79.2%، وجاء ترتيب الدول العشر الأوائل كالتالي:

1. أمريكا، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 83.6%.
2. سويسرا، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 80.4%.
3. كندا، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 79.2%.
4. بريطانيا، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 77.8%.
5. أستراليا، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 75.5%.
6. الدنمارك، بحصوله على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 74.3%.
7. أيسلندا، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 74.2%.
8. أيرلندا، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 73.7%.
9. السويد، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 73.1%.
10. فرنسا، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 68.5%.

Rank	Country	GDP World Bank intenational$ 2011	GEI
1	United States	52676	83.6
2	Switzerland	54933	80.4
3	Canada	42104	79.2
4	United Kingdom	37451	77.8
5	Australia	42149	75.5
6	Denmark	44005	74.3
7	Iceland	34541	74.2
8	Ireland	42012	73.7
9	Sweden	45533	73.1
10	France	37948	68.5

ب- **تشاد تتذيل مؤشر ريادة الأعمال**

وفي المقابل، سيطرت قارة إفريقيا على ترتيب أدنى 10 دول في المؤشر، بوجود تسع دول إفريقية فيه، بالإضافة إلى دولة آسيوية وحيدة، هي: بنجلاديش، وضمّت القائمة دولة عربية وحيدة، وهي: موريتانيا.وتذيّلت تشاد (137) الترتيب، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 9%، وتفوقت عليها موريتانيا (136)، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 10.9%، وتفوقت عليهما بوروندي (135) بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 11.8%، وجاء ترتيب أدنى 10 دول في المؤشر من الأعلى للأدنى، كالتالي:

128.بنين، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 13.3%.

129.بوركينا فاسو، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 13.2%.

130.غينيا،بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 12.9%.

131.أوغندا، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 12.9%.

132.سيراليون، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 12.3%.

133.مالاوي، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 12.2%.

134.بنجلاديش، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 11.8%.

135.بوروندي، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 11.8%.

136.موريتانيا، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 10.9%.

137.تشاد، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 9%.

Rank	Country	GDP World Bank intenational$ 2011	GEI
128	Benin	1924	13.3
129	Burkina Faso	1530	13.2
130	Guinea	1083	12.9
131	Uganda	1641	12.9
132	Sierra Leone	1440	12.3
133	Malawi	753	12.2
134	Bangladesh	3179	11.8
135	Burundi	735	11.8
136	Mauritania	3272	10.9
137	Chad	1814	9

التصنيف العربي :

أ- عربيًا: قطر أولًا وموريتانيا أخيرًا:

شمل مؤشر ريادة الأعمال العالمي 14 دولة من أصل 22 دولة عربية، وكان التقدم الخليجي ملحوظًا بوجود دول مجلس التعاون الخليجي الست، بين أعلى سبع دول عربية تضمنها المؤشر.وتصدرت قطر (صاحبة المركز رقم 22 عالميًّا) ترتيب الدول العربية التي تضمنها المؤشر، وذلك بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 55% ، فيما حلّت الإمارات (صاحبة المركز رقم 26 عالميًّا) ثانيًا، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت53.5% ، ثم جاءت عُمان (صاحبة المركز رقم 33 عالميًّا) في المركز الثالث عربيًا، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 46.9.%وفي المقابل، تذيّلت موريتانيا (المركز رقم 136 عالميًّا) ترتيب الدول العربية التي تضمنها المؤشر، بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 10.9%، وجاء ترتيب الدول العربية في المؤشر من الأعلى للأقل، كالتالي:

1. قطر، (المركز رقم 22 عالميًا) بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 55.%
2. الإمارات، (المركز رقم 26 عالميًا) بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 53.5%
3. عمان، (المركز رقم 33 عالميًا) بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 46.9%
4. البحرين، (المركز رقم 35 عالميًا) بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 45.1%
5. الكويت، (المركز رقم 39 عالميًا) بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 42.8%
6. تونس، (المركز رقم 40 عالميًا) بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 42.4%
7. السعودية، (المركز رقم 45 عالميًا) بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 40.2%
8. الأردن، (المركز رقم 49 عالميًا) بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 36.5%
9. لبنان، (المركز رقم 59 عالميًا) بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 31.5%
10. المغرب، (المركز رقم 65 عالميًا) بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 29.2%
11. مصر، (المركز رقم 76 عالميًا) بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 25.9%
12. الجزائر، (المركز رقم 80 عالميًا) بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 24.7%
13. ليبيا، (المركز رقم 104 عالميًا) بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة أدنى من 18.9%
14. موريتانيا، (المركز رقم 136 عالميًا) بحصولها على نسبة إجمالية متوسطة بلغت 10.9%

تصنيف الجزائر دوليا و عربيا:

احتلت الجزائر المرتبة الـ 80 عالميا والثالثة مغاربيا في مؤشر الريادة في إدارة الأعمال لسنة 2019، حسب التقرير السنوي للمعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية، فيما حلت تونس في الصدارة مغاربيا و40 عالميا متبوعة بالمغرب في المرتبة الثانية في المغرب العربي، و65 عالميا، مقابل تصنيف ليبيا في المركز 104 وموريتانيا في المرتبة 136 عالميا، لتكون بذلك في المركز ما قبل الأخير في التقرير على المستوى العالمي، متبوعة بالتشاد.جاء في بيان نشره موقع المعهد، والذي يدرس العلاقة بين التنمية الاقتصادية وريادة الأعمال، وشمل 137 بلدا حول العالم، وأستند في نتائجه على 14 مؤشر أداء تم قياسها وتقييمها من قبل مجموعة من الخبراء ورواد الأعمال من أرقى المؤسسات الأكاديمية والتمويلية والشركات الكبرى حول العالم، أن الجزائر سجلت معدل تطور مؤشر ريادة الأعمال، بالنسبة لفرص المقاولات الناشئة بلغ 17 بالمائة، و29 بالمائة بالنسبة للرأسمال البشري، و16 بالمائة في المنافسة، و10 بالمائة في سيرورة الابتكار، و19 بالمائة في التدويل.وأفاد التقرير عن تقدم ملحوظ لتونس في مختلف العناصر التي قام عليها مؤشر ريادة الأعمال، إذ سجلت معدل 48 بالمائة في تطور فرص المقاولات الناشئة، و57 بالمائة بالنسبة للرأسمال البشري، و25 بالمائة بالنسبة للمنافسة، و57 بالمائة لسيرورة

الابتكار، 22 بالمائة فيما يتعلق بالتدويل .أما بالنسبة للمغرب فقد سجل معدل تطور حسب التقرير 42 بالمائة في فرض المقاولات الناشئة و13 بالمائة بالنسبة للرأسمال البشري و11 بالمائة فيما يخص المنافسة، و16 بالمائة في التدويل، فيما كانت أفضل العناصر التي سجلها في التقرير، سيرورة الابتكار التي بلغت 79 بالمائة .وعلى المستوى العربي أحرزت سلطنة عمان تقدماً عالمياً ملحوظا في المؤشر الدولي لريادة الأعمال، حيث قفزت أربعة مراكز خلال عام واحد لتتقدم إلى المركز الثالث والثلاثين عالميا من بين 137 دولة والثالث عربيا تبعا للمعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية .

الأسبوع العالمي لريادة الأعمال:

يُعد الأسبوع العالمي لريادة الأعمال أهم وأكبر حدث عالمي للاحتفاء بالمبدعين والمبتكرين ورواد الأعمال على مستوى العالم، ومناسبة للتحفيز وتنمية روح المبادرة لدى الشباب وأصحاب الطموح وأصحاب الأفكار المبتكرة؛ كونه مناسبة للتعريف بريادة الأعمال التي تعد من الاستراتيجيات الهامة جدًا لتحقيق التطور والنمو الاقتصادي في المجتمع، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.وتبرز أهمية مجال ريادة الأعمال في أنه يمكن الاعتماد عليه في تنويع مصادر الدخل القومي، وإيجاد حلول جذرية لأكثر المشكلات الاقتصادية؛ فمشاريع الريادة من أهم مرتكزات النمو الاقتصادي، ومن أهم أدوات التوظيف الأمثل للموارد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ويأتي الأسبوع العالمي لريادة الأعمال هذا العام، والمملكة تشهد العديد من التحولات في جميع مجالات الحياة؛ إذ تمضي في مسيرة قوية نحو التنمية والإعمار، مع تنامي الأصوات والأفكار التي تدعو إلى التحول الكامل نحو اقتصاد المعرفة الذي يعتمد في إدارة الموارد الاقتصادية المتوفرة على المعرفة الكاملة والابتكار والإبداع والذكاء والمعلومات والاستثمار في العقول.

إنَّ العالم من حولنا في تسارع مستمر نحو العلم والمعرفة، مع توجه واضح نحو المبادرات التنموية الريادية؛ من خلال دعم مجال ريادة الأعمال والعلوم التطبيقية الحديثة. ولملاحقة هذا العالم واللحاق بركب الدول المتقدمة، صارت هنالك ضرورة ملحة لإجراء أبحاث متخصصة تُعنى بعلم ريادة الأعمال، تجسيدًا لأهمية تكامل الجهود وتعاون المختصين؛ للاستفادة القصوى من هذا المجال؛ لزيادة نسبة نجاح المشاريع الريادية الجديدة، والتي تنعكس بدورها في تحسين التنمية الاقتصادية.

محاضرة رقم 09: مؤشر الثقة في الإستثمار الأجنبي المباشر

Foreign direct investisment confidence index

Indice de confiance dans l'investissement direct étranger

تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر :

هو استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل و يعكس مصلحة دائمة و سيطرة كيان مقيم في اقتصاد واحد (مستثمر أجنبي مباشر أو مؤسسة أم) لمؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة تابعة أو شركة تابعة أجنبية) ؛ و بمعنى آخر هو تحركات رؤوس أموال دولية لتطوير أو الحفاظ على أخرى تابعة و ممارسة السيطرة على إدارة الشركة الأجنبية .

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر : شركة KEARNEY

شركة استثمارية إدارية تأسست في 1926 من طرف Androu Tomas Kearneyكفرع لشركة Mcknsey and Conpany لتصبح شركة مستقلة في 1939 ؛ لديها اليوم مكاتب في أكثر من 40 دولة مقرها شيكاغو (الولايات المتحدة الأمريكية) .

تدرج الشركة في قائمة أفضل الشركات للعمل بها .

تعريف مؤشر الثقة KEARNEY :

صدر عام 1998 و هو مسح سنوي لمدراء الأعمال العالميون يرتب الأسواق التي يتوقع لها أن تجتذب أكبر قدر من الأستثمار الأجنبي المباشر على مدى ثلاث سنوات المقبلة .

تم إنشاء المؤشر باستخدام البيانات الأولية المأخوذة من دراسة استقصائية خاصة بالمسؤولين التنفيذيين الكبار للشركات الرائدة في العالم .

يتم احتساب التصنيفات بناءا على أسئلة حول احتمالية قيام شركات المستطلعين باستثمار مباشر في السوق على مدى ثلاث سنوات المقبلة ، و يعتبر هذا المؤشر معقولا نسبيا إذ يوفر تحليلا استشرافيا فريدا للمستثمرين لإختيار أفضل الوجهات في السنوات المقبلة .

منهجية إعداد المؤشر :

يتم أولا بإجراء استطلاع خاص لكبار المديرين التنفيذيين للشركات الرائدة في العالم و رجال الأعمال (500 مثلا في عام 2019) ، جميع الشركات المشاركة لديها عائدات سنوية تبلغ على الأقل 500 مليون دولار يقع المقر الرئيسي للشركات في 30 دولة و تغطي جميع القطاعات (البلدان الثلاثون تمثل أكثر من 90 % من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر) .

يتم احتساب المؤشر كمتوسط مرجح لعدد الردود المرتفعة و المتوسطة و المنخفضة على الأسئلة حول احتمالية القيام باستثمار مباشر في السوق .

تستند قيم المؤشر على الردود فقط من الشركات التي يقع مقرها الرئيسي في الأسواق الخارجية (مثلا لاحتساب قيمة المؤشر في الولايات المتحدة الأمريكية لا تأخذ ردود المستثمرين المقيمين بها) . تشير قيم المؤشر الأعلى على أهداف استثمارية أكثر جاذبية .

معلومات أخرى حول المؤشر :

- انخفضت نسبة الثقة من 72 % إلى 57 % بسبب وباء الكوفيد 19 ، انجر عنه تراجع معظم الدرجات الإجمالية لأكثر من 125 اقتصاد (صدمات اقتصادية و مالية للوباء) و على الرغم من حذر المستثمرين فمن المرجح أن لا يصبح هبوط الإستثمار الأجنبي المباشر سمة دائمة للإقتصاد العالمي .
- تحتل الولايات المتحدة الأمريكية للسنة التاسعة على التوالي المرتبة الأولى تليها ألمانيا ثن كندا ثم المملكة المتحدة و اليابان في المركز الخامس و فرنسا في المركز السادس و هذت يعني هيمنة الأسواق المتقدمة و ما يفسره تركيز المستثمرين على التكنولوجيا و الحكومة و استقرار الإقتصاد الكلي ، إضافة إلى اعتبار المدن الكبرى هي الوجهات الإستثمارية الأكثر شعبية (المناطق الحضارية الرائدة في العالم) .

محاضرة رقم 10: مؤشر التنمية البشرية

Human Développent Index

Indice de Développement Humain

تعريف التنمية البشرية :

هــي توسيع خيارات البشر و قدراتهم على العيش الكريم و توسيع الـمشاركة الديمقراطية و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية حيث يعد التطوير و التنمية الذاتية جزءا منه .

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) .

المنظمة الأم : المجلس الإقتصادي و الإجتماعي للأمم المتحدة .

تأسس في 22 نوفمبر 1965 مقره نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية .

هو شبكة تطوير عالمية و هو منظمة تدعم التغيير و ربط الدول بالمعرفة و الخبرة و الموارد لمساعدة الأشخاص لبناء حياة أفضل و مواجهة تحديات التنمية العالمية و المحلية .

تعريف مؤشر التنمية البشرية :

هو مؤشر سنوي يصدر منذ عام 1990 يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم عبارة عن مؤشر مركب يقيس مستوى التنمية البشرية في مجالات الدخل و الصحة و التعليم ، و يرى أن التنمية تتمثل في توسيع قدرات و خيارات البشر .

منهجية إعداد المؤشر :

هو مؤشر مركب إحصائي يتم قياسه وفقا لثلاث مقاييس هي متوسط كل من العمر المتوقع عند الولادة و سنوات الدراسة و القدرة الشرائية للفرد .

إذ هو متوسط هندسي لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية و المتمثلة في مستوى الصحة و التعليم و المعيشة و تتراوح قيمته بين 0 و 1 .

و يتم قياس الصحة حسب العمر المتوقع عند الولادة ، و يتم قياس التعليم من خلال عدد سنوات الدراسة للبالغين و سنوات الدراسة المتوقعة للأطفال و سن الإلتحاق بالمدرسة ، أما مستوى المعيشة يقاس بإجمال الدخل القومي للفرد .

استنادا إلى هذا المؤشر يتم تصنيف الدول إلى أربع مجموعات :

1. دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا تكون فيه قيمة المؤشر بين 0.8 و 1 .

2. دول ذات تنمية بشرية مرتفعة تكون فيه قيمة المؤشر بين 0.8 و 0.79 .

3. دول ذات تنمية بشرية متوسطة تكون فيه قيمة المؤشر بين 0.55 و 0.69 .

4. دول ذات تنمية بشرية ضعيفة تكون فيه قيمة المؤشر بين 0 و 0.54 .

<u>معلومات أخرى حول الـمؤشر :</u>

يسمح مؤشر التنمية البشرية بتقييم جزء فقط من متطلبات التنمية البشرية الواسعة و لا يعكس عدم المساواة في الدخل و الفقر و القدرة على النفاذ إلى التعليم و الصحة و التفاوت بين الجنسين ، و هذا ما دفع معدي تقرير التنمية البشرية في 2010 إلى مراجعة المؤشر و اقتراح المؤشر المعدل .

محاضرة رقم 11: مؤشر المخاطر القطرية

The Composite Country Risk Index

Indice Composite de Risque Pays

تعريف المخاطر القطرية :

تسمى أيضا مخاطر الدولة أو البلد .

المخاطرة هي التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة ، و إدارة المخاطر هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال الموازنة ما بين درجة المخاطرة و مستوى العائد .

و المخاطر القطرية هي الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات نتيجة لأوضاع سياسية أو اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية .

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر :

- Political Risk Serveses : المؤشر المركب للمخاطي القطرية .
- Euromoney Country Risk : مؤشر اليوروموني للمخاطر القطرية .
- وكالة دان آند براد ستريت : مؤشر دان آند براد ستريت للمخاطر القطرية .
- مجلة الأنستيتيوشنال انفستور : مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للمخاطر القطرية .
- شركة كوفاس : مؤشر الكوفاس للمخاطر القطيرة .

تعريف مؤشر المخاطر القطرية :

يقيم المؤشر المخاطر القطرية مستعينا في ذلك ببعض المكونات التي تقيس تلك المخاطر استنادا إلى مجموعة متنوعة من التغيرات التي قد تأثر على الأنشطة الإقتصادية .

و تساهم هذه المؤشرات في تقديم معلومات دقيقة عن بيئة الإستثمار و نسبة المخاطر المرتبطة به و هذا ما يساعد على اتخاذ القرار الاستثماري الصائب .

المنهجية المتبعة :

A. المؤشر المركب للمخاطي القطرية :

يصدر هذا المؤشر شهريا بغرض قياس المخاطر المتعلقة بالإستثمار .

يتكون من 22 متغير مجمعة في 3 مؤسسات فرعية من المخاطر السياسية و المالية و الإقتصادية حيث يشكل مؤشر المخاطر السياسية 50 % و الإقتصادية % 25 و المالية % 25 من قيمن المؤشر .

1) **المخاطر السياسية** : تقاس استنادا إلى 12 متغير مثل درجة استقرار الحكومة و الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية و الإستثمار أو وجود نزاعات داخلية و خارجية و الفساد و سيادة القانون و النظام و البيروقراطية ...
2) **المخاطر الإقتصادية** : تتمثل في معدل دخل الفرد و معدل النمو الإقتصادي ، معدل التضخم ، نسبة عجز أو فائض الميزانية و نسبة وضع الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي .
3) **المخاطر المالية** : هي الدين الخارجي كنسبة مؤوية من الناتج المحلي الإجمالي و خدمة الدين كنسبة من الصادرات و السيولة الدولية و أسعار الصنف و استقرار سعر الصنف .

B. <u>مؤشر اليوروموني للمخاطر القطرية :</u>

يصدر المؤشر مرتين في السنة يقيس قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته المالية مثل خدمة الدول الأجنبية و سداد قيمة الواردات يتكون من المكونات الفرعية الآتية :

- عوامل اقتصادية 35 %
- عوامل سياسية 35%
- عوامل هيكلية 10 %
- الحصول على رأس المال 10%
- مؤشرات الديون 10%

C. <u>مؤشر دان آند براد ستريت للمخاطر القطرية :</u>

يقيس المؤشر مخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي و يقسم الدول إلى 5 مجموعات (درجة مخاطر منخفضة ، طفيفة ، معتدلة ، شبه مرتفعة و مرتفعة)

D. مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للمخاطر القطرية :

يصدر منذ عام 1998 مرتين في السنة و مسح استقصائي يستهدف كبار رجال الإقتصاد و المحللين في البنوك العالمية و الشركات المالية الكبرى ، و يصنف الدول إلى أربعة مجموعات هي (مخاطر منخفضة ، معتدلة ، مرتفعة و مرتفعة جدا) .

E. مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية :

يقيس مخاطر قدرة الدول على السداد و يعكس المخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العامة في الدول ، و يظهر مدى تأثير الإلتزامات المالية للشركات بأداء الإقتصاد الكلي و بأوضاع سياسية محلية و بيئة الأعمال ، و المسح لنحو 41 مليون شركة حول العالم ؛ و يصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما :

- مجموعة الدرجة الإستثمارية A (A1- A2-A3-A4)
- مجموعة درجة المضاربة (B-C-D)

محاضرة رقم 12. مؤشر سهولة أداء الأعمال

Ease O f Doing Busness Index

Indice de la Facilite de Faire des Affaires

تعريف سهولة أداء الأعمال :

هي العوامل المتمثلة في التنظيمات و القوانين التي تؤثر بشكل مباشر على الأعمال التجارية الإستثمارية أي اجراءات إدارية بسيطة و حماية أقوى لحقوق الملكية مما يسهل مهمة أداء العمل .

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر : البنك الولي

هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة و التي تعنى بالتنمية ؛ تأسس في 27 ديسمبر 1945 مقره الولايات المتحدة الأمريكية.

تعريف مؤشر سهولة أداء الأعمال :

هو مؤشر سنوي يقيس مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وفقا لعشرة مكونات تنبثق عنها مكونات فرعية . يصنف الدول وفقا لقدرتها على توفير بيئة أعمال و أنظمة مناسبة لتشجيع إقامة المشاريع الجديدة و تطوير المشاريع القائمة و تحفيز الإستثمار المحلي و الأجنبي ، و يهدف هذا المؤشر إلى :

- تقييم الإجراءات الحكومية
- توفير معلومات حول مناخ الأعمال
- تشجيع البلدان على التنافس

منهجية إعداد المؤشر :

يعتمد المؤشر على 10 معايير أساسية في ممارسة الأعمال و هي :

- بدء النشاط التجاري
- تسوية حالات الإعصار
- إنقاد العقود

- دفع الضرائب
- التجارة عبر الحدود
- حماية المستثمر
- الحصول على الإئتمان
- تسجيل الملكية
- توصيل الكهرباء
- استخراج تراخيص البناء

يعتمد المؤشر على النسب المؤوية لكل من المكونات العشرة و يقوم بترتيب الإقتصاديات ترتيبا تصاعديا .

من الإنتقادات التي تتعرض لها منهجية المؤشر هي اقصاء المستثمرين من استطلاعات الرأي باعتبارهم المعنيين بالدرجة الأولى ، كما أقصى العوامل و السياسات مثل حجم السوق و حالة النظام المالي و كذا الأوضاع الأمنية و حالة الفساد ، و غفل المؤشر على أحد العناصر المهمة و هي البنية التحتية كونها مؤثر مباشر في جميع نشاطات الإستثمار .

محاضرة رقم 13: المؤشر العالمي للشمول المالي

Financial Indusion Index

Indice D'inclusion Financière

تعريف الشمول المالي :

هو دمج الفئات المهمشة ماليا (من أفراد و شركات) في عمليات النظام المصرفي (التأمين ، المعاملات ، المدفوعات ، المدخرات ، الإئتمان) من خلال منظومة الأعمال الرقمية و بالتالي إتمام جميع التعاملات المالية بطريقة إليكترونية و تقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة و االبسيطة و المستدامة و بأقل التكاليف (الهاتف المحمول ، بطاقات الدفع ...) و ذلك سعيا لتحسين جودة الحياة .

تم تحديد الشمول المالي كعامل رئيسي لتحقيق 7 أهداف من أهداف التنمية المستدامة .

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر : البنك الولي

هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة و التي تعنى بالتنمية ؛ تأسس في 27 ديسمبر 1945 مقره الولايات المتحدة الأمريكية.

تعريف مؤشر الشمول المالي :

يصدر المؤشر كل ثلاث سنوات أول صدور له كان في سنة 2011 و تعد قاعدة بيانات المؤشر أشمل مجموعة بيانات في العالم (في 144 بلد)

يدرس المؤشر طريقة قيام الأشخاص لادخار و الإقراض و سداد المدفوعات و إدارة المخاطر المالية و مدى إتمام جميع التعاملات المالية بالطريقة الرقمية الإلكترونية . آخر إصدار للمؤشر كان في سنة 2017 .

منهجية إعداد المؤشر :

يوفر البنك الدولي مجموعية كبيرة من المكونات الجزئية لقياس الشمول المالي على موقع خاص بذلك .

العينة : تضم 140 ألف شخص ينتمون إلى 148 اقتصاد و تغطي 97% من المعنيين بالمسح (البالغين الذين تتجاوز أ'مارهم 15 سنة) باعتماد 141 لغة

الإستبيان : يتكون من 9 صفحات و ينقسم إلى 5 أبعاد أساسية تغطي 41 مكون .

ملاحظة : في مكونات هذه الأبعاد الخمسة يهدف المؤشر إلى معرفة درجة استعمال الطريقة الرقمية فيها.

البعد الأول : اسنخدام الحسابات المصرفية

1. نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية (البنوك ، مكاتب البريد)
2. الغرض من الحسابات (شخصية ، تجارية)
3. عدد المعاملات (الإيداع و السحب)
4. طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية

البعد الثاني : الإدخار

1. النسبة المؤوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهرا الماضية
2. النسبة المؤوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهرا الماضية باستخدام نادي توفير غير رسمي أو شخص خارج الأسرة .
3. النسبة المؤوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهرا الماضية (في المنزل مثلا) .

البعد الثالث : الإقتراض

1. النسبة المؤوية للبالغين الذين قاموا بالإقتراض خلال 12 شهرا الماضية من مؤسسة مالية رسمية
2. النسبة المؤوية للبالغين الذين قاموا بالإقتراض خلال 12 شهرا الماضية من مصادر غير رسمية (الأسرة)

البعد الرابع : المدفوعات

1. النسبة المؤوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهرا الماضية

2. النسبة المؤوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة في أماكن أخرى خلال 12 شهرا الماضية

3. النسبة المؤوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع الفواتير أو إرسال أو تلقي الأموال خلال 12 شهرا الماضية

البعد الخامس : التأمين

1. النسبة المؤوية للبالغين الذين بتأمين أنفسهم

2. النسبة المؤوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة و الغابات و صيد الأسماك يقومون بتأمين أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية .

محاضرة رقم 14: مؤشر الحرية الإقتصادية (معهد فرايزر)

Index Of Economic Freedom

Indice de Liberte Economique

تعريف الحرية الإقتصادية (حسب معهد فرايزر) :

هي الاختيار الشخصي بدلا من الجماعي (التركيز على الشخص و ليس الجماعات و الأفراد) و التبادل الطوعي المنسق و حرية المنافسة و حماية الأشخاص و **ممتلكاتهم** ، حيث تكون وظائف الدولة محدودة (حماية الأشخاص و ممتلكاتهم ، إنشاء الهياكل القاعدية ...)

يرى المعهد أن الحرية الإقتصادية أكثر فعالية ب 54 مرة من الديمقراطية في تقليل الصراع و العنف (البعد السياسي)

ركائز الحرية الإقتصادية :

- الإختيار الشخصي
- التبادل الطوعي المنسق من قبل الأسواق
- حرية الدخول و المنافسة في الأسواق
- حماية الأشخاص و ممتلكاتهم من عدوان الآخرين

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر (معهد فرايزر) :

هو منظمة دولية غير حكومية مستقلة (مركز أبحاث تأسس في 1974 من طرف مايكل ووكر مقره فانكوفر كندا و له مكاتب فرعية أخرى ، و له علاقة مع شبكة عالمية مكونة من 80 مركز أبحاث . يصف المعهد نفسه على أنه منظمة بحثية و تعليمية دولية و مستقلة .

يؤكد المعهد في دراساته على رفاهية الأفراد و يتطلع إلى عالم حر و مزدهر و من هنا جاء اهتمام المعهد في مؤشر الحرية الإقصادية للعالم و اشتهاره به .

احتل المعهد المرتبة 14 كأفضل مراكز الفكر عالميا و المرتبة 1 في المكسيك و كندا .

تعريف مؤشر الحرية الإقتصادية لمعهد فرايزر :

تم تصميمه انطلاقا من فكرة دراسة سياسات الدولة الحمائية و حرية الأفراد في اتخاذ القرارات ، حيث تحمي الحكومة حقوق الملكية و تقوم بالوظائف الأساسية المتمثلة في : السلع العامة ، الدفاع الوطني ، نظام قانوني ميسر للعقود الدولية ، بيئة نقدية مستقرة ، تخفيض الضرائب ، تخفيض الحواجز أمام التجارة المحلية و الدولية ، و تخفيض الإنفاق الحكومي .

يركز المؤشر على : حقوق الملكية ، الانفاق الحكومي ، الحرية المالية ، حرية الأعمال و التجارة ، التحرر من الفساد ، الحرية النقدية و حرية الإستثمار .

و نشير إلى أن البلدان التي لها مؤشر مرتفع تكون لديها معدلات استثمار أعلى و نمو اقتصادي أسرع و مستويات دخل أعلى و تخفيض أسرع لمعدلات الفقر .

منهجية إعداد المؤشر :

يقيس المؤشر درجة الحرية في 5 مجالات رئيسية ؛ هذه المجالات تتضمن 26 مكون للمؤشر هذه المكونات بدورها تنقسم إلى مكونات فرعية لتشكل في الأخير مجموع 44 متغير .

حيث يتم احتساب متوسط المكونات الفرعية ليتم به احتساب متوسط المكونات الرئيسية و هذا ما يمكن من احتساب متوسط المجال الأول بعد ذلك يتم جمع متوسطات المجالات الخمسة وقسمتها على 5(يتم إعطاء كل من المجالات الخمسة وزنا متساويا في النتيجة النهائية) للحصول على درجة البلد .

يكون التنقيط في الأخير من 0 إلى 10 تقسم الدول من خلال ذلك إلى 4 مجموعات حسب المجالات التالية :

1) **المجال الأول :** من 8.91 إلى 7.63 تمثل الدول الأكثر حرية (باللون الأزرق) 42 دولة
2) **المجال الثاني :** من 7.64 إلى 7.04 تمثل الربع الثاني (باللون الأخضر) 41 دولة
3) **المجال الثالث :** من 6.97 إلى 6.33 تمثل الربع الثالث (باللون البرتقالي)41 دولة
4) **المجال الرابع :** من 6.28 إلى 2.83 تمثل الدول الأقل حرية (باللون الأحمر) 41 دولة

ملاحظة : في المجالات الموضحة سالفا راجعة لتصنيف 2019 حيث درس المؤشر مجموع 165 دولة .

المجال الأول حجم الحكومة :

يقصد بها الإنفاق الحكومي و الضرائب و حجم المؤسسات التي تسيطر عليها الدولة و تشير مكوناته إلى مدى الإعتماد على العملية السياسية لتخصيص الموارد و السلع و الخدمات أي كلما أنتجت الدولة حصة أكبر من PIB كلما زادت سيطرتها و هذا ما يقلل من الحرية الإقتصادية .

المجال الثاني النظام القانوني و حقوق الملكية :

يعتبر أهم مجال بتركيزه على جوانب الفساد في الدولة اعتبر أن حماية الممتلكات المكتسبة بشكل شرعي هي عنصر رئيسي في الحرية الإقتصادية .

البلدان التي لها قصور في هذا المجال تعد بعيدة عن الإزدهار و لو تقدمت في المجالات الأربعة الأخرى

أدرج في هذا المجال سنة 2017 تعديل يسمى الحقوق القانونية بين الجنسين و هذا ما يفسر تراجع بعض الدول في التصنيف العالمي للمؤشر .

المجال الثالث صوت الماء (المال السليم) :

تعتبر مكونات هذا المجال موضوعية و سهلة الحصول . عندما يكون التضخم مرتفع أو متقلب يصبح من الصعب على الأفراد التخطيط للمستقبل و بالتالي عدم استخدام الحرية الإقتصادية بشكل فعال لأن التضخم يغير من شروط العقود طويلة الأجل و يشكل صعوبة في اتخاذ القرار الإستثماري .

حرية امتلاكات حسابات بالعملة الأجنبية تزيد من إمكانية الوصول إلى المال السليم بالتالي توسيع الحرية الإقتصادية .

للحصول على تصنيف جيد في هذا المجال يجب أن يكون معدل التضخم منخفض مع السماح باستخدام العملات البديلة

المجال الرابع حرية التجارة الدولية :

تشمل الشراء و البيع و إبرام العقود

كل العراقيل التي تحد لانتقال الأشخاص و السلع و الخدمات تخفض من حجم التجارة الدولية و تقلل من الحرية الإقتصادية .

للحصول على تصنيف جيد في هذا المجال يجب خفض التعريفات الجمركية ، إدارة فعالة للجمارك ، تخفيض الضوابط على رأس المال المادي و البشري ، عملة قابلة للتحويل بحرية .

المجال الخامس اللوائح التنظيمية (الإئتمان ، العمل و الأعمال) :

- يركز هذا المجال على القيود التنظيمية في عمليات التبادل و الحصول على الإئتمان و التوظيف.
- عدم تحكم الدولة في أسعار الفائدة
- تحديد الأجور من طرف قوى السوق و تهيئة شروط التوظيف و الإمتناع عن التجنيد الإجباري
- تحديد الأسعار وفقا لقوانين السوق و عدم تفضيل أي شركة على أخرى .

مؤشر الشفافية الدولية (مؤشر مدركات الفساد)

Corruption Perception Index

Indice de Perception de la Corruption

تعريف الفساد :

هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة لهدف الكسب الخاص أو الشخصي ، معرفة بالبنك الولي على أنه سوء استعمال السلطة العامة لأجل الحصول على مكاسب شخصية .

و عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه إساءة استعمال السلطة الممنوحة لتحقيق مكاسب خاصة (لم تحدد إذا كانت السلطة خاصة أو عامة) .

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر : منظمة الشفافية الدولية

هي منظمة دولية غير حكومية مستقلة أنشأت في 1993/05/04 مقرها برلين مهمتها محاربة الفساد دوليا و يعتبر مؤشر مدركات الفساد و مقياس الفساد (بارومتر الفساد) من أهم أدواتها نشر الوعي حول مدى انتشار هذه الظاهرة .

تعريف مؤشر مدركات الفساد :

مؤشر سنوي صدر في 1993 يعمل على تصنيف الدول و الأقاليم وفقا لمدركات انتشار الفساد استنادا إلى أراء الخبراء و المسؤولين في هذا المجال و ذلك وفقا ل 13 مكون فرعي تنشرها مؤسسات دولية و إقليمية متخصصة في مجالات التنمية و الإقتصاد و المال .

حيث أصبح هذا المؤشر عالمي و معترف به ، في سنة 2012 قامت الجهة المسؤولة بمراجعة المنهجية المستخدمة في بناء المؤشر لإتاحة المجال للمقارنة من عام لآخر .

منهجية إعداد المؤشر :

يقوم المؤشر على عدة مكونات للحصول عليه تنشر من مؤسسات دولية مهتمة لتقييم أداء المؤسسات يحتوي على 13 مكون مركب يتم تجميعها في مؤشر واحد تتراوح قيمته بين 0 و 100 من الدول الأكثر فسادا إلى الدول الأكثر نزاهة .

تستعين المنظمة في مصادرها بمنظمات أخرى قد تكون مستقلة أو غير مستقلة و مكاتب دراسات و مخابر مثل وحدة الاستخبارات الاقتصادية المنتدى الاقتصادي العالمي لقياس القدرة التنافسية ، البنك الافريقي للتنمية ، استطلاع جالوب العالمي .

و تكون المكونات المستخدمة دقيقة مثل : الفساد على مستوى الحكومة ، ثقة الجمهور في السياسة ، اختلاس الأموال العمومية ، الشفافية و المسائلة و الفساد في القطاع العام .

ملاحظات حول المؤشر :

نظرا للطابع الغير قابل للقياس للفساد فإن بناء المؤشر يقوم على منهجية انطباعية غير مباشرة إضافة غلى عدم وجود بيانات لجميع الدول حيث تستخدم الطريقة الاحصائية لحساب القيم المفقودة و هذا ما يزيد من عدم دقة المؤشر .

أدرجت منظمة الشفافية الدولية مؤشر بارومتر فساد قائمة على استبيان الجمهور إلا أن أغلب نتائجه لا تتوافق مع مؤشر مدركات الفساد .

مؤشر الإبتكار العالمي

Global Innovation Index

Indice Mondial de L'innovation

تعريف الإبتكار :

هو تطوير منتج جديد أو محسن بشكل كبير (سلع و خدمات) أو عملية انتاجية جديدة أو طريقة تسويق جديدة أو أسلوب تنظيم جديد في ممارسة العمل التجاري أو تنظيم مكان العمل أو العلاقات الخارجية .

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر :

جامعة كورنيل و المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد) و المنظمة العالمية الملكية الفكرية (الويبو) و هي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة .

تعريف مؤشر الابتكار العالمي:

هو مؤشر سنوي اصدر في 2008 يعمل على قياس أداء الاقتصاد في مجال الابتكار ، و هدا ما يمكن أصحاب الصناعات و رواد الأعمال من تقييم التقدم المحقق. يقدم مقاييس تفصيلية حول أداء الإبتكار في العالم .

يقيس المؤشر المدخلات و المخرجات في عمليات الإبتكار و سياسة الإبتكار التي تبين مدى التشارك بين الصناعة و العلم و انتشار المعرفة و يقوم على فرعين :

المدخلات : هي المؤسسات الاقتصادية التشريعية و مؤسسات رأس المال البشري مثل : التعليم ما قبل الجامعي و التعليم العالي و البحث و التطوير ، البنية التحتية للتنولوجيا ، البيئة المحفزة للابتكار و الأسواق و مناخ الاستثمار

المخرجات : تشمل المعرفة و التقنية من حيث الانتاج و النشر و التأثير المعرفي ، منتاجات التقنية و خدمات المعرفة .

يرى المؤشر أن حدوث الابتكار يتطلب وجود مجتمع مبتكر و يضع وزن نسبي محدود للبحث و التطوير (باعتبار أن الابتكار يحدث خارج البحث و التطوير) كما أدرج الإطار المؤسساتي في منهجيته (سيادة القانون ، الاستقرار السياسي و الأمني و كفاءة المنظومة القضائية).

منهجية إعداد المؤشر :

له 80 مكون تغطي عدة مجالات (البيئة ، السياسة ، التعليم ، البنية التحتية ، تطور الأعمال) و يحلل ابتكارات الطاقة في العقد المقبل و يحدد الانجازات الكبيرة المحتملة في مجالات انتاج الطاقة و تخزينها و توزيعها و استهلاكها .

إذ هو متوسط لعنصرين هما المدخلات و المخرجات .

المدخلات : هي 5 عوالم في الاقتصاد الوطني تشمل أنشطة تجارية :

- المؤسسات
- رأس المال البشري و البحث
- البنية التحتية
- تطور الأسواق
- تطور الأعمال

المخرجات : تقيس الدلائل الحقيقية على نتائج الابتكار

- المخرجات المعرفية و التكنولوجية
- المخرجات الابداعية

مؤشر الدول الهشة

Fragil States Index

Indice des Etats Fragiles

تعريف الدول الهشة :

لا يوجد اتفاق دولي حول مفهومها و يمكن تعريفها على انها كل بلد له ضعف في كفاءته و في أداء مهامه و اهتزاز شرعية الدولة بشكل يجعل المواطن فيه عرضة لمجموعة من الأخطاء ؛و يرى البنك الدولي أن الدول الهشة هي :

- الدول التي هي بحاجة إلى معونات من مؤسسة IDA .
- الدول التي هي مسرح لعمليات حفظ السلام التابعة لONU خلال الأعوان الثلاثة التي تسبق التقييم .
- أن تحصل الدولة على الدرجة أقل من 3.2 في الحوكمة حسب مؤشر تقييم أداء الدولة و الأداء المؤسسي CPH التابع للبنك الدولي .

تعريف مؤشر الدول الهشة : (مؤشر الدول الفاشلة سابقا)

هو تقرير سنوي صدر سنة 2005 و هو أحد تقارير الإستقرار الرائدة في العالم لواضعي السياسات ، ببيانات كمية دقيقة و إنذار مبكر بالظروف التي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار . يصنف الدول ذات السيادة في الأمم المتحدة فقط (استبعاد الدول و الأقاليم التي لم يتم التصديق على مركزها السياسي) .

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر :

صندوق السلام و مجلة فورين بوليسي (الولايات المتحدة الأمريكية واشنطن) .

منهجية إعداد المؤشر :

تستند على 12 مكون يتم وضع كل منها على مقياس من 0 إلى 10 (حيث يدل 0 على الأكثر استقرار و 10 على الأقل استقرار)و النتيجة الإجمالية هي مجموع 12 مكون في مقياس من 0

إلى 120 (حيث يدل 0 على التصنيف الجيد و 120 على التصنيف السيء) . و يتم تقسيم مجموع دول العالم إلى 5 مجموعات .

حمراء (تنبيه) ، برتقالية (تحذير) ، صفراء (معتدل)، خضراء (مستدام) ، رمادية (لا يوجد معلومات / إقليم تابع) .

و تكون مجالات التقسيم كالآتي : في اللون الأزرق (17.9 /29.7) تنقسم إلى فئة ذات الاستقرار الجد مستدام و فئة ذات الاستقرار المستدام .

اللون الأخضر (30.3 / 59.9) تنقسم إلى دول مستقرة جدا ، الأكثر استقرار في حالة استقرار

اللون الاصفر (60.1 / 69.8) إنذار

اللون الأحمر (90.3 / 113.4) تنقسم إلى فئة ذات لإنذار ، ذات انذار مرتفع ، فئة ذات انذار مرتفع جدا .

و تعتمد المنهجية على المكونات التالية :

المكونات الإجتماعية :

أ. فيها الضغوط الديمغرافية .

ب. الحركة الهائلة للاجئين و المتشردين

ت. الإنتقام

ث. هجرة الأديان

المكونات الاقتصادية :

أ. التنمية الاقتصادية غير متوازنة

ب. التدهور الاقتصادي

المكونات السياسية :

أ. تحريم أو نزع الشرعية الدولية

ب. التدهور التدريجي للخدمات العامة

ت. الانتهاك الواسع لحقوق الانسان

ث.الأجهزة الأمنية تظهر كدولة داخل دولة

ج. صعود النخب المنقسمة

ح. تدخل الدول الاجنبية للدولة

أمثلة عن تصنيفات بعض الدول :

تنبيه عالي للغاية : اليمن ، الصومال ، جنوب السودان و سوريا .

حالة تأهب قصوى : تشاد ، السودان .

إنذار : زمبابوي ، العراق ، نجيريا .

تحرير عالي : مصر ، رواندا ، لبنان .

تحرير مرتفع : السينغال ، الأردن ، الجزائر 75.4

تحرير : المكسيك ، صربيا ، البحرين

مستقر : اليونان ، الكويت

الأكثر استقرار : عمان ، الماجر ، رومانيا ، الإمارات

مستقرة جدا : الولايات المتحدة الأمريكية ، التشيك ، اليابان ، فرنسا

مستدامة : ألمانيا ، سنغافورة ، بلجيكا ، البرتغال

مستدامة جدا : كندا ، استراليا ، الدنمارك

مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية

E-Gouvernement Développement Index

Indice de Développement du Gouvernement Electronique

تعريف الحكومة الإلكيرونية :

هي تغيير أسلوب أداء الخدمة من الروتين و البيروقراطية و تعدد الإجراءات إلى أسلوب يعتمد على التنكولوجيا المعلوماتية و الإتصالات لتحسين أداء و جودة الخدمة و تخفيض تكلفتها .

الجهة المسؤول عن إصدار المؤشر :

من قبل منظمة الأمم المتحدة بإشراف إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية التابعة لها .

تعريف مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية :

هو تقرير يصدر كل سنتين أول صدور له كان سنة 2003 ؛ يعمل على تقييم مستوى التطور و النمو الرقمي في استخدام و تنمية الحكومة الألكترونية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و البالغ عددها 193 دولة . تعنى هذه الدراسة بقياس فعالية الحكومات الألكترونية في تقديم الخدمات العامة و تسلط الضوء على نماذج لأداء الحكومات الالكترونية و تطويرها ، كما تحدد الدول و المناطق التي لم يتم فيها الإستفادة من إمكانيات تكنولوجيا المعلومات و الأتصالات بشكل عام و إمكانية تقديم الدعم لها . و يقيم المؤشر مدى تطور الحكومة الإلكترونية على المستوى الوطني .

منهجية إعداد المؤشر :

يستند المؤشر على 3 أبعاد رئيسية تتضمن توفير الخدمات الالكترونية و البنية التحتية للاتصالات السلكية و اللاسلكية و الموارد البشرية .

هو مسح شامل لدراسة كيفية تطبيق سياسات و استيراتيجيات الحكومة الإلكترونية بشكل عام و في قطاعات محددة و يقيم المؤشر أداء الحكومة الإلكترونية للدول مقارنة ببعضها ، تجمع النتائج في مجموعة من المتغيرات التي تجسد قدرة الدولة في المشاركة في مجتمع المعلومات و التي بدونها تكون جهود التنمية الحكومية إلكترونية ذات استخدام محدود .

منهجيته هي منهجية مركبة تعتمد على المتوسط الحسابي لثلاث مؤشرات معيارية :

- مؤشر الخدمات الإلكترونية OSI
- مؤشر جاهزية البنية التحتية للاتصالات TII
- مؤشر رأس المال البشري HCI

1. مؤشر أهداف التنمية المستدامة و لوحات المتابعة

Sustainable Développement Goals Index and Dashboards (SDG INDEX)

Indice et Tableaux de Bord des Objectifs de Développent Durable

تعريف التنمية المستدامة :

التنمية هي عمل منتج و حياة أفضل للجميع و الإستدامة هي ضمان هذه التنمية و الرفاهية الاقتصادية عبر الأجيال إذا فالتنمية المستدامة هي استمرار و تواصل تتصف بالشمول و الديناميكية و المدى الطويل إذ هي تلبية حاجات الحاضر دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة .

التعريف الإقتصادي :

هي الإدارة المثلى للموارد الطبيعية و الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الإقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية بأنواعها .

قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2015 :

انعقد المؤتمر في 25 سبتمبر 2015 بجدول أعمال 2030 شعارها تحويل عالمنا لأجل الناس و الكوكب ، هي جدول أعمال طموح و خريطة طريق مشتركة لمستقبل البشرية و الكوكب تضم 17 هدف و 169 مقصد تتصف هذه الأهداف بعدم القابلية للتجزئة و بالشمولية و التوسع و الدقة و الوضوح و قابلية القياس و معالجتها بجميع جوانب الحياة .

تغطي هذه الأهداف 3 أبعاد للتنمية المستدامة و السعي لتحقيقها عالميا (التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية) ، و ركزت على مبدأ **عدم ترك أحد خلف الركب** .

حيث كانت أهداف التنمية 17 هي :

- القضاء على الفقر
- القضاء على الجوع
- الصحة الجيدة و الرفاهية
- التعليم الجيد
- المساواة بين الجنسين
- المياه النظيفة و النظافة الصحية
- طاقة نظيفة و بأسعار معقولة
- العمل اللائق و نمو الاقتصاد
- الصناعة و الابتكار و البنية التحتية
- الحد من أوجه عدم المساواة
- مدن و مجتمعات محلية مستدامة
- الاستهلاك و الانتاج المسئولان
- العمل المناخي
- الحياة تحت الماء
- الحياة في البر
- السلام و العدالة القومية للمؤسسات
- عقد الشراكة لتحقيق الأهداف

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر : الأمم المتحدة

هي منظمة حكومية دولية تهدف إلى الحفاظ على السلام و الأمن الدوليين و تعمل على تطوير العلاقات الودية بين الدول و تحقيق التعاون الدولي و تشكيل مركز لتنسيق أعمال الدول و تعد أكبر و أشهر منظمة دولية في العالم .

تعريف مؤشر أهداف التنمية المستدامة :

أول صدور لها كان في سنة 2015 من أجل معالجة فجوة توفر البيانات التي تمثل تحديا كبيرا إذ طورت شبكة حلول التنمية المستدامة SDSN و مؤسسة Bertelsmanm Stiftung مؤشر اهداف التنمية المستدامة و لوحات المتابعة و ذلك بتوفير نظرة مفصلة و محدثة عن التقدم الذي أحرزته البلدان في هذا المجال ، و لايعتبر هذا المؤشر أداة مراقبة رسمية لكنه يتماشى بشكل وثيق مع أهداف التنمية . للمؤشر مصادر جمع بيانات مهمة مثل البنك الدولي ، منظمة الصحة العالمية ، منظمة العمل الدولية ، مراكز البحوث و المنظمات الغير حكومية .

منهجية إعداد المؤشر :

تستند إلى ثلاث خطوات :

أ. مراقبة القيم القصوى من توزيع كل مكون

ب.إعادة تقييس البيانات لضمان قابلية في المقارنة

ت.تجميع المكونات (المتغيرات) عبر أهداف التنمية

حيث يقاس كل مكون من (0 أسوء أداء إلى 100 الأداء الأمثل)

يتم إعطاء قيمة لكل مقصد على حدى و مجموعها يعطي درجة المؤشر و بالتالي الاتجاه في لوحة المتابعة .

حيث تشير الأسهم في جدول الإتجاهات

مسار صحيح ↑

زيادة معتدلة ↖

زيادة ثابتة ←

تناقص ↓

أما بالنسبة لجدول إشارة المرور الضوئية فاللون الأخضر يشير إلى أنه تم تحقيق أهداف التنمية و الأصفر يدل على أنه لاتزال هناك تحديات و البرتقالي لا تزال هناك تحديات ملموسة و الأحمر لا تزال هناك تحديات كبيرة و الرمادي دليل على وجود بيانات غير متاحة .

تدل دائرة البيانات على متوسط الآداء و في دوائر التصنيف كل بلد توضع الدرجة على الصعيد الإقليمي و الدرجة في المؤشر و بالنسبة للجزائر مثلا الدرجة على الصعيد الإقليمي هي 57.8 و الدرجة في المؤشر 66.7 .

محاضرة رقم 15: مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار

Dhaman Investisment Attractiveness

Indice D'attractivité des Investissements

تعريف جاذبية الإستثمار :

هي مجموعة العوامل المواتية للإستثمار التي تميز المنطقة عن غيرها و يمكن تحديدها من خلال إمكانات الإستثمار و مخاطر الإستثمار .

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر :

مؤسسة ضمان : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات تأسست في 1974/04/01 بمقتضى اتفاقية صادقت عليها كل الدول العربية تقريبا، مقرها الكويت و هي أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الإستثمار في العالم و هي هيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية الزائد 4 هيئات مالية عربية .

هــي مؤسسة رائدة في مجال تأمين المخاطر السياسية و مخاطر الإئتمان لفائدة المصدرين و المستثمرين و المؤسسات المالية

(سبقت حتى الوكالة الدولية لضمان الإستثمار) ، لها تصنيف إئتماني مرتفع (AA- من قبل STANDARD AND POOR'S للسنة 13 على التوالي) ، أعضاءها هم كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية .

تتمثل مصادرها في : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (أنكتاد) ، قاعدة بيانات مشاريع الإستثمار الأجنبي في العالم إضافة إلى مصادر أخرى .

تعريف مؤشر جاذبية الإستثمار :

هو مقياس مركب يوضح مدى توفر إمكانيات جذب الإستثمار لدول العالم ؛ يتكون من متغيرات تشمل مختلف المجالات (الإقتصادية و الإجتماعية و المؤسسية) يغطي 110 دولة تمثل ما يزيد عن 95% من إجمالي رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم منها 17 دولة عربية .

يعد المؤشر أحد أكثر المؤشرات الدولية شمولا من حيث عدد المتغيرات المعتمدة و التغطية الجغرافية لأن تصميمه لم يكن لاستخدامه على المستوى الإقليمي و العربي فحسب بل صالح على المستوى الدولي .

منهجية إعداد المؤشر :

يعتمد على 10 مكونات تضم 114 متغير لرصد مختلف الجوانب حيث يمنح كل دولة درجة معينة من 100 .

يمنح كل متغير من المتغيرات درجة معينة و في الأخير يتم ترتيب الدول على هذا الأساس من الأعلى إلى الأسفل ؛ و يتكون من 3 مكونات رئيسية :

- مجموعة المتطلبات الأساسية : تتضمن استقرار الإقتصاد النقدي ، الوساطة المالية ، القدرات التمويلية ، البيئة المؤسساتية ، بيئة أداء الأعمال .
- مجموعة العناصر الكاملة :تتضمن حجم السوق و فرص سهولة النفاذ إليه و الموارد البشرية و الطبيعية و عناصر التكلفة و الأداء اللوجيستي و مؤشر الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات .
- مجموعة العناصر الخارجية الإيجابية : تشمل اقتصاديات التكتل و التميز و التقدم التكنولوجي .

مؤشر اقتصاد المعرفة

Know Ledge Economy Index

Indice de L'economie de Savoir

تعريف اقتصاد المعرفة :

هو أن تكون المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي أي الإعتماد على التكنولوجيا و الإتصال و الإبتكار و الرقمنة على عكس الإقتصاد المبني على الإنتاج (تقليدي) و يعرف البنك الدولي اقتصاد المعرفة بالاقتصاد الذي يحقق استخداما فعالا للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و هو ما يتضمن جلب المعارف الأجنبية و تطبيقها . بالإضافة إلى توظيف المعرفة و تكييفها و انتاجها .

الجهة المسؤولة عن اصدار المؤشر :

البنك الدولي : هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة و التي تعنى بالتنمية ؛ تأسس في 27 ديسمبر 1945 مقره الولايات المتحدة الأمريكية.

تعريف مؤشر الإقتصاد المعرفي :

يصدر المؤشر بشكل دوري كل 5 سنوات (2010 – 2012) يهدف لتقييم أداء الحوافز الإقتصادية و الحوكمة الراشدة و التعليم و الإبتكار و تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات ، و يتم استخدام برنامج تفاعلي شبكي طور لهذا الغرض معد للاستخدام العام .

يضم المؤشر 84 متغير فرعي و 14 متغير رئيسي مجمعة في 4 ركائز لقياس القدرة على الإنتاج و تبني و نشر المعرفة للتحول إلى الاقتصاد المعرفي .

يقدم مؤشر بيانات عن 146 دولة .

منهجية إعداد المؤشر :

له 4 ركائز أساسية (يركز على البعد التكنولوجي ، الموارد الاقتصادية ، عناصر الانتاج ، البناء الاقتصادي) مكوناته تقيس القدرة على انتاج و تبني و نشر المعرفة عن طريق دليل ذو مؤشرات رقمية يدعى دليل اقتصاد المعرفة . و الركائز التي يعتمد عليها بناء المؤشر هي :

الإبتكار (البحث و التطوير) :

- عدد الباحثين و العاملين في البحث و التطوير
- الإصدارات العلمية و التقنية
- براءات الإختراع الممنوحة USPTE

التعليم و تنمية الموارد البشرية :

- الإلمام بالقراءة و الكتابة للباغلين
- الإلتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي
- الإلتحاق الإجمالي بالتعليم العالي

البنية التحتية المبنية على تكنولوجية المعلومات و الإتصالات :

- مجموع خطوط الهاتف لكل 1000 شخص
- حاسوب لكل 1000 شخص
- مستخدمي الأنترنت لكل 1000 شخص

الحكومة الرشيدة و الأداء المؤسساتي :

- النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي
- مؤشر التنمية البشرية
- القيود الجمركية و الغير جمركية
- جودة التنظيم
- سيادة القانون

مؤشر جاهزية البنية الرقمية

Network Readinesss Index

Indice de Préparation de L'infrastructure Numérique

تعريف جاهزية البنية الرقمية :

الرقمنة هي تحويل المعلومات إلى شكل رقمي و هي قدرة البلد في المشاركة في نشاط العالم الإليكتروني ؛ تقاس هذه الجاهزية حسب البنية التحتية المعلوماتية و التواصلية (التوسع في الإتصالات السلكية و اللاسلكية على أساس تكنولوجية رقمية مشتركة) . و قدرة الحكومة و المواطنين من الإستفادة من الآثار الإيجابية لتكنولوجيا المعلومات و الإتصالات من أجل التنمية المستدامة و تعد أساسا هاما لبناء أنشطة اقتصادية و صناعية متطورة تشكل عامل جذب مهم للاستثمارات .

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر :

هي المنتدى الإقتصادي العالمي Word Economic Forum

و منظمة دولية مستقلة غير ربحية تأسس في يناير 1971 مقره سويسرا ، يهتم بتطوير العالم عن طريق تشجيع الأعمال و السياسات و النواحي العلمية و كل القادة لأجل تشكيل الأجندة العالمية شعاره هو أنشطة منظمي الأعمال في خدمة المصالح العامة العالمية .

تعريف مؤشر جاهزية البنية الرقمية :

هو أداة قياس مميزة يتم من خلالها تحديد نقاط قوة و ضعف الدول في مجال تقنيات المعلومات و الاتصال و تقييم مدى تقدمها في هذا المجال ، و يسلط الضوء على الدور الأساسي لتطبيق هذه التقنيات و تطويرها كمحفز لنمو و الازدهارالاقتصادي ، و يشير إلى الرابط بين مستوى الجاهزية الرقمية و مستوى التنافسية العالمية و يسعى للكشف عن المعوقات التي تمنع الحكومات و الأفراد و قطاع الأعمال من الحصول على الفائدة القصوى لهذه التقنيات لأن تأثيؤها ليس مقتصر على الجانب الاقتصادي بل يتعداه و يشمل الجانب السياسي و الاجتماعي . يغطي 143 دولة منها 14 دولة عربية

منهجية إعداد المؤشر :

هو مؤشر مركب يقيس مدى جاهزية الدولة للمساهمة و الاستفادة من التطورات المستمرة في قطاع تقنية المعلومات و الاتصالات من خلال 68 مكون فرعي و 27 مكون رئيسي (40% بيانات كمية و 80 % نوعية تعتمد على مسح آراء و خبراء) .

يتألف من ثلاث مكونات :

- بيئة تقنية المعلومات و الاتصالات : بيئة سوقية و سياسية و تنظيمية و بنية تحتية
- مدى جاهزية الشرائح الرئيسية : استعداد أصحاب المصلحة الرئيسيين في الدولة التي تشمل الأفراد و الشركات و الحكومات لاستخدام تكنولوجية المعلومات و الاتصالات .
- مدى استخدام تقنية المعلومات و الاتصالات من طرف شرائح رئيسية .

مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المتابعة

sustainable development index

indice de développement durable

تعريف مؤشر التنمية المستدامة :

يتكوّن مؤشــر أهداف التنمية المســتدامة للمنطقة العربية لعام 2019 من 105 مؤشــرات، لكل منها درجة مُعيّنة (0–100) ولون من ألوان إشــارات المرور الضــوئية (أخضــر أو أصــفر أو برتقالي أو أحمر) للإشــارة إلى الأداء المتحقق. بالإضــافة إلى ذلك، تشــير الأســهم إلى الاتجاهات الراهنة في تحقيق أهداف المؤشرات التي تتوفر عنها بيانات لعدة سنوات.

الهدف منه :

الغرض من مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المتابعة للمنطقة العربية هو أن تكون أداة تستخدمها للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وتسليط الضوء على الفجوات في كل من التنفيذ والبيانات. يُعتبر مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام 2019 هو الأول من نوعه، وبالتالي، فهو مصمم أيضًا لفتح أبواب الحوار والنقاش حول المجالات والسياسات والإجراءات ذات الأولوية.

ترتيب الدول العربية في المؤشر سنة 2019:

في عام 2019، برزت خمس دول كقيادات إقليمية، حيث بلغ إجمالي درجاتها على المؤشر 65 درجة أو أعلى. وهذه الدول هي الجزائر والإمارات العربية المتحدة والمغرب وتونس والأردن، مرتبين تنازليًا. إجمالًا، لا تحرز المنطقة العربية درجة عالية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المســتدامة، بمتوســط 58 درجة من أصل 100. لا يتبقى سوى عقد واحد فقط لتحقيق خطة 2030، وتحتاج المنطقة إلى تسريع جهودها المبذولة في جميع مجالات التنمية المستدامة.

ترتيب الدول العربية في المؤشر سنة 2020: الجزائر في المرتبة 66 ب 70.86 نقطة

نجد في الترتيب أن تونس حققت المرتبة الأولى افريقيا مقارنة ب 52 دولة وذلك ب 67.10 نقطة ، تليها الجزائر ، مصر ، بوتسوانا ، أما في المرتبة 52 فنجد جنوب السودان ب :32.36.

عالميا :لأول مرة منذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام 2015 ، انخفض متوسط درجة مؤشر أهداف التنمية المستدامة العالمي لعام 2020 عن العام السابق: انخفاض مدفوع إلى حد كبير بزيادة معدلات الفقر والبطالة بعد تفشي وباء كوفيد -19. .

احتلت المرتبة في التقرير على الترتيب كل من :فنلندة ب 85.90 نقطة ، تليها السويد والدنمارك ثم ألمانيا وبلجيكا أم في المرتبة الأخيرة عالميا فنجد كل من : نيجيريا ، ليبيريا ، الصومال ،تشاد ، جنوب السودان ، افريقيا الوسطى(المرتبة 165 ب 38.27 نقطة).

الموقع الإلكتروني للمؤشر :https://dashboards.sdgindex.org/rankings

مؤشر التنمية البشرية

Human Développent Index

Indice de Développement Humain

تعريف التنمية البشرية :

هـي توسيع خيارات البشر و قدراتهم على العيش الكريم و توسيع الـمشاركة الديمقراطية و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية حيث يعد التطوير و التنمية الذاتية جزءا منه .

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) .

المنظمة الأم : المجلس الإقتصادي و الإجتماعي للأمم المتحدة .

تأسس في 22 نوفمبر 1965 مقره نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية .

هو شبكة تطوير عالمية و هو منظمة تدعم التغيير و ربط الدول بالمعرفة و الخبرة و الموارد لمساعدة الأشخاص لبناء حياة أفضل و مواجهة تحديات التنمية العالمية و المحلية .

تعريف مؤشر التنمية البشرية :

هو مؤشر سنوي يصدر منذ عام 1990 يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم عبارة عن مؤشر مركب يقيس مستوى التنمية البشرية في مجالات الدخل و الصحة و التعليم ، و يرى أن التنمية تتمثل في توسيع قدرات و خيارات البشر .

منهجية إعداد المؤشر :

هو مؤشر مركب إحصائي يتم قياسه وفقا لثلاث مقاييس هي متوسط كل من العمر المتوقع عند الولادة و سنوات الدراسة و القدرة الشرائية للفرد .

إذ هو متوسط هندسي لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية و المتمثلة في مستوى الصحة و التعليم و المعيشة و تتراوح قيمته بين 0 و 1 .

و يتم قياس الصحة حسب العمر المتوقع عند الولادة ، و يتم قياس التعليم من خلال عدد سنوات الدراسة للبالغين و سنوات الدراسة المتوقعة للأطفال و سن الإلتحاق بالمدرسة ، أما مستوى المعيشة يقاس بإجمال الدخل القومي للفرد .

استنادا إلى هذا المؤشر يتم تصنيف الدول إلى أربع مجموعات :

5. دول ذات تنمية بشرية مرتفعة جدا تكون فيه قيمة المؤشر بين 0.8 و 1 .
6. دول ذات تنمية بشرية مرتفعة تكون فيه قيمة المؤشر بين 0.8 و 0.79 .
7. دول ذات تنمية بشرية متوسطة تكون فيه قيمة المؤشر بين 0.55 و 0.69 .
8. دول ذات تنمية بشرية ضعيفة تكون فيه قيمة المؤشر بين 0 و 0.54 .

معلومات أخرى حول الـمؤشر :

يسمح مؤشر التنمية البشرية بتقييم جزء فقط من متطلبات التنمية البشرية الواسعة و لا يعكس عدم المساواة في الدخل و الفقر و القدرة على النفاذ إلى التعليم و الصحة و التفاوت بين الجنسين ، و هذا ما دفع معدي تقرير التنمية البشرية في 2010 إلى مراجعة المؤشر و اقتراح المؤشر المعدل .

مؤشر الإبتكار العالمي

Global Innovation Index

Indice Mondial de L'innovation

تعريف الإبتكار :

هو تطوير منتج جديد أو محسن بشكل كبير (سلع و خدمات) أو عملية انتاجية جديدة أو طريقة تسويق جديدة أو أسلوب تنظيم جديد في ممارسة العمل التجاري أو تنظيم مكان العمل أو العلاقات الخارجية .

الجهة المسؤولة عن إصدار المؤشر :

جامعة كورنيل و المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد) و المنظمة العالمية الملكية الفكرية (الويبو) و هي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة .

تعريف مؤشر الابتكار العالمي:

هو مؤشر سنوي اصدر في 2008 يعمل على قياس أداء الاقتصاد في مجال الابتكار ، و هدا ما يمكن أصحاب الصناعات و رواد الأعمال من تقييم التقدم المحقق. يقدم مقاييس تفصيلية حول أداء الإبتكار في العالم .

يقيس المؤشر المدخلات و المخرجات في عمليات الإبتكار و سياسة الإبتكار التي تبين مدى التشارك بين الصناعة و العلم و انتشار المعرفة و يقوم على فرعين :

المدخلات : هي المؤسسات الاقتصادية التشريعية و مؤسسات رأس المال البشري مثل : التعليم ما قبل الجامعي و التعليم العالي و البحث و التطوير ، البنية التحتية للتنولوجيا ، البيئة المحفزة للابتكار و الأسواق و مناخ الاستثمار

المخرجات : تشمل المعرفة و التقنية من حيث الانتاج و النشر و التأثير المعرفي ، منتاجات التقنية و خدمات المعرفة .

يرى المؤشر أن حدوث الابتكار يتطلب وجود مجتمع مبتكر و يضع وزن نسبي محدود للبحث و التطوير (باعتبار أن الابتكار يحدث خارج البحث و التطوير) كما أدرج الإطار المؤسساتي في منهجيته (سيادة القانون ، الاستقرار السياسي و الأمني و كفاءة المنظومة القضائية).

منهجية إعداد المؤشر :

له 80 مكون تغطي عدة مجالات (البيئة ، السياسة ، التعليم ، البنية التحتية ، تطور الأعمال) و يحلل ابتكارات الطاقة في العقد المقبل و يحدد الانجازات الكبيرة المحتملة في مجالات انتاج الطاقة و تخزينها و توزيعها و استهلاكها .

إذ هو متوسط لعنصرين هما المدخلات و المخرجات .

المدخلات : هي 5 عوالم في الاقتصاد الوطني تشمل أنشطة تجارية :

- المؤسسات
- رأس المال البشري و البحث
- البنية التحتية
- تطور الأسواق
- تطور الأعمال

المخرجات : تقيس الدلائل الحقيقية على نتائج الابتكار

- المخرجات المعرفية و التكنولوجية
- المخرجات الابداعية .

المراجع:

1- جاسم جعفر حسن، **الاقتصاد الرقمي**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010 .

2- خلف فليح حسن، **اقتصاد المعرفة**، جدارا للكتاب العالمي، عمّان، 2007 .

3- شمت نيفين حسين، **التنافسيةالدولية وتأثيرهاعلى التجارة العربية والعالمية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010 .

4- شيحة مصطفى رشدي، **الأسواق الدولية المفاهيم والنظريات والسياسات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

5- غيطاس جمال محمد، **تجربة اقتصاد المعرفة في دولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة دبي**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، 2006 .

6- نجم عبود نجم، **إدارة الابتكار**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

7- هلال وليام وآخرون،**اقتصاد القرن الحادي والعشرين آفاق اقتصاديةاجتماعية لعالممتغير**، ترجمة حسن عبد الله بدر– عبد الوهاب حميد رشيد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009.

8- هند ي منير صالح، **الإدارة المالية– مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1989.

9- يونس محمود وآخرون، **اقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية**، دار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، 1995.

II: الرسائل والأطروحات

1- العاني فائق جميل، **دور إدارة المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية**، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2004.

2- القطب محيي الدين توفيق، **التحليل الاستراتيجي وأثره على الأداء المالي**، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، العراق، 1999.

3- الونداوي هشام طلعت، **علاقة الأداء المالي بالميزة التنافسية وأثرها على العائد والمخاطرة**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2002.

4- داودي عبد الفتاح، **الاقتصاد المعرفي وأثره على تنافسية قطاع الاتصالات في الجزائر والمغرب وتونس**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية – جامعة سطيف، 2012.

5- داودي عبد الفتاح، **دور الابتكار في تفعيل قطاع الاتصالات – دراسة مقارنة بين الجزائر ومجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية – جامعة المسيلة، 2017.

6- كبابي كلثوم، **التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008.

IV: التقارير -7

01- البنك الدولي، **التقرير السنوي2021**، واشنطن، **2021**.

02- البنك الدولي، **التقرير السنوي للنزاهة 2021**، واشنطن، **2021**.

03- الاتحاد الدولي للاتصالات، **المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات/ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، جنيف، سويسرا، 14-16 ماي 2020.

04- الاتحاد الدولي للاتصالات، **تقرير تنمية الاتصالات لعام 2021**، منشورات الاتحاد، جنيف، سويسرا، 2021.

05- الاتحاد الدولي للاتصالات، **دليل قياس نفاذ الأسر والأفراد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها**، منشورات الاتحاد، جنيف، سويسرا، 2020.

06- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، **إقامة شبكات البحث والتطوير والابتكار في البلدان العربية**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.

07- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، **القدرة التنافسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية، الابتكار والاستثمار**، منشورات الأسكوا، بيروت، لبنان، 2013.

08- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، **المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، مطبوعات الأسكوا، بيروت، لبنان، 2005.

09- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، **تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة تحديات اقتصاد المعرفة**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

10- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار منظمة التجارة العالمية**، أوراق موجزة للإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، العدد13، منشورات بيروت، لبنان، 2003.

11- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، **دليل قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2007.

12- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، **مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار في المجتمع المبني على المعرفة**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

13-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، **نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا**، العدد12، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، 2009.

14- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **التقرير السنوي2022**، الكويت، 2022.

15- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية2022**، الكويت، 2022.

16- المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية2022**، الكويت، 2022 .

17- المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنمية العربية 2022**، الكويت، 2022.

18- المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO، سلسلة اقتصاديات وإحصائيات WIPO ، **تقرير2022، الوجه المتغير للابتكار**، جنيف، سويسرا، 2022.

19- اليونسكو، **تقرير اليونسكو للعلوم حتى2030**، منشورات اليونسكو، باريس، 2015.

20- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، **تقرير التنمية الإنسانية العربية2016**، بيروت، لبنان، 2017 .

21- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، **تقرير التنمية البشرية2022**، نيويورك، 2022 .

22- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP)، **مؤشر المعرفة العربي2016**، دار الغدير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات المتحدة، 2017.

23- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية، خلق فرص للأجيال القادمة**، 2002، الأمم المتحدة، نيويورك.

24- صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي2017**، واشنطن، 2017.

25- صندوق النقد العربي، **أداء أسواق الأوراق المالية العربية**، النشرة الفصلية، العدد89، 2017، أبوظبي، الإمارات المتحدة، 2017.

26- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد2016**، أبوظبي، الإمارات المتحدة، 2017.

27- صندوق النقد العربي، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، أبوظبي، الإمارات المتحدة، 2017.

28- صندوق النقد العربي، **تقرير تناقسية الاقتصادات العربية2016**، أبوظبي، الإمارات المتحدة، 2017.

29- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، **التجارة الإلكترونية والتنمية**، تقرير اقتصاد المعلومات، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.

30- منظمة الشفافية الدولية، **الناس والفساد – دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا2016**، برلين، 2016.
-8

9- ثانيا: باللغة الأجنبية

10-I: livres

11- 01- Housel Thomas and A. H. Bell, **Measuring and managing knowledge**, McGraw-Hill, Boston , USA, 2001.
12- 02- Ingham Marc, **Management stratégique et compétitivité**, De boeck-wesmael, sa, Bruxelles, 1995.
13- 03- Nezeys Bertrand, **Les politiques de compétitivité**, Economica, Paris , 1994.

II :Rapports

01- Cornell University, Insead And The World Property Organization (WIPO), **The Global Innovation Index 2017**, Geneva, Switzerland, 2017.
02- Fund for peace, **Fragile states index 2017**, Washington, 2017.
03-ITU, Broadband comission for digital development, **Broadband targets for 2017**, ITU publications, Geneva, Switzerland, 2017.
04- ITU, **ICT Facts and figures 2017**, Geneva, Switzerland, 2017.
05- ITU, **Measuring the information society report 2017**, Geneva, Switzerland, 2017.
06- ITU, **The state of Broadband 2017**, Geneva, Switzerland, Sep 2017.
07- James G.Mc Gann, **2015 Global Go to think tank index report**, penn libraries, University of Pennsylvania, USA, 2016.
08- Transparency international, **Corruption perceptions index 2016**, Berlin, 2016.
09- UNCTAD, **World investment report 2017**, United nations publications, Geneva, Switzerland, 2017.
10- Unesco, **Unesco Science Report 2010**, Unesco Publishing, Paris, 2011.
11- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), **Information economy Report 2007-2008** ,Science and Technology for Development the new paradigm of ICT , New york, 2007.
12- United nations, **world economic situation and prospects 2017**, New York, 2017.
13- World bank, Knowledge **Assessment Methodology KAM**, WBI Themes, Knowledge for Development, New York ,2007.

14- World bank, **Doing business 2018**, Washington, 2018.
15- World bank, **The innovation paradox,** Washington, 2017.
16-World economic forum **,The global competitiveness report2016-2017**,Geneva, Switzerland,2017.
17- Yale university, **Environmental performance index**, 2016 report, New haven, USA, 2016.

III : Sites d'Internet

01- المنتدى الاقتصادي العالمي: www.weforum.org
02- المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO):
www.wipo.int/portal/en/index.html
03- المفوضية الأوروبية، مركز البحوث المشترك، معهد الدراسات التكنولوجيا المستقبلية، حجم قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالقطاعات الفرعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
http://is.jrc.ec. europe.eu/pages/ ICG.ictl html.
04- المنظمة العالمية للتجارة (WTO) : www.wto.org
05- فريق العمل المعني بإجراء مسح حول صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقاعدة الابتكار في أستراليا:
www.archive.dcita.you.au/data/assets/pdf.file.overvieur of the Australian ICT industry an innovation base.pdf.
06- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: www.unctad.org
07- مدرسة الإدارة والأعمال، لوزان سويسرا:
www.imd.org/research/publications/wcy/wcy-book.cfmIMD,Worldcompetitiveness year book (WCY).
08- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:
www.oecd.org/data oecd/51/28/45326349.pdf.